رسالة الكويت

رسالة دورية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية
السنة العاشرة – العدد [٣٩] شعبان ١٤٣٣هـ/ يوليو ٢٠١٢م

مركز البحوث والدراسات الكويتية

في هذا العدد

- افتتاحية العدد
- من إنجازات مركز البحوث والدراسات الكويتية في المجال البيئي
- نشأة السجون الحديثة في الكويت
- شيخ النفط.. عبدالله الطريقي وعلاقته بالكويت
- وثيقة من فيلكا
- من مكتبة المركز
- إصدارات المركز الجديدة

الافتتاحية

عزيزي القارئ:

في مراجعة سريعة لأعمال مركز البحوث والدراسات الكويتية وإنجازاته خلال العقدين الماضيين نجد أن جانبا مهما من أهداف المركز قد تحقق من خلال توثيق فترة العدوان العراقي الغاشم على الكويت، ودحض الافتراءات التي ادعتها الآلة الإعلامية العراقية آنذاك؛ فقد أصدر المركز – بلغات متعددة – عشرات الكتب التي تناولت بشكل علمي وموضوعي أبعاد تلك الكارثة من جوانبها الإنسانية والسياسية والتاريخية والبيئية.

ولما كان يوم الخامس من يونيو الماضي هو يوم البيئة العالمي، فقد رأينا أن نخصص في هذا العدد من "رسالة الكويت" مقالا عن دور المركز في توثيق الجرائم البيئية التي ارتكبها النظام العراقي البائد، والتي استهدفت النظم البيئية والجوية والبحرية، إضافة إلى آثارها الصحية على الإنسان والموارد الطبيعية بدولة الكويت.

وقد اعتمد المركز في توثيق تلك الجرائم على الوثائق العراقية التي تركها النظام المهزوم وراءه في الكويت، وهي تعد دليلاً دامغاً لا يقبل المناقشة أو الطعن، مع مجموعة من المقابلات التي تمت مع عدد من المعنيين بالشأن البيئي في الكويت، ودراسات ميدانية مكثفة، بالإضافة إلى تحليل صور الأقمار الصناعية لمناطق الكويت المتضررة قبل الغزو وفي أثنائه وبعد التحرير.

ولا يفوتنا هنا أن نقدم الشكر الجزيل لكل من أسهم في تلك البحوث والدراسات، وهم الذين أصبحت أعمالهم نماذج يحتذى بها في التوثيق العلمي على المستوى العالمي.

حفظ الله الكويت وأدام عليها نعمة الأمن والاستقرار.

والله ولي التوفيق

أ.د. عبدالله يوسف الغنيم

رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مركز البحوث والدراسات الكويتية
ص.ب: ٦٥١٣١ المنصورية – رمز بريدي: ٣٥٦٥٢ الكويت – ت: ٣/ ٢/ ٢٢٥٧٤٠٨١ (٠٠٩٦٥) – فاكس: ٠٠٩٦٥٢٢٥٧٤٠٧٨
E-mail: crsk@crsk.edu.kw - homepage: http://www.crsk.edu.kw

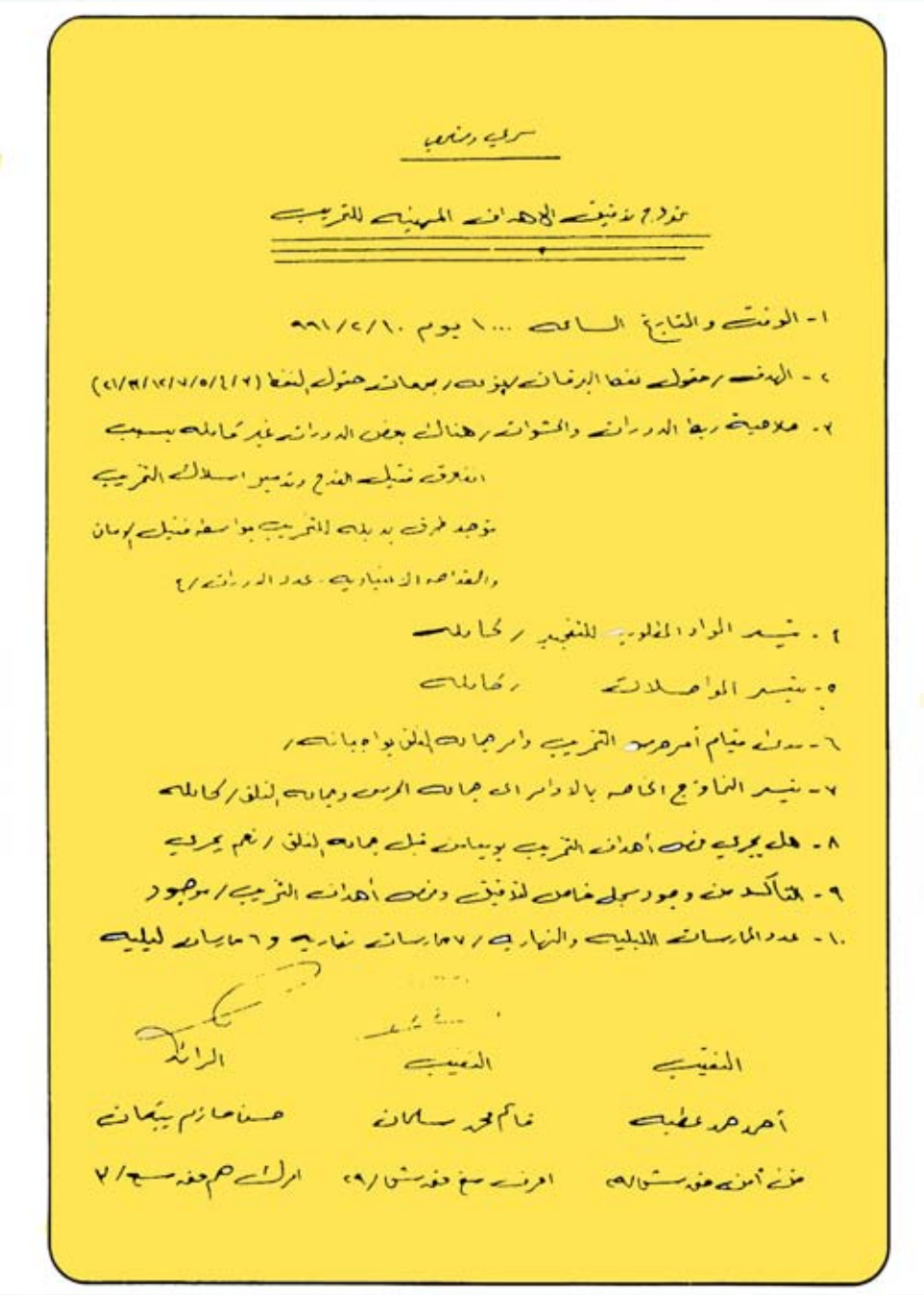

سري وشخصي

نموذج تنفيذ الأهداف المهيأة للتخريب

١- الوقت والتاريخ الساعة ١٠٠٠ يوم ١٠/٧/٩٩١

٢- الهدف / حقول نفط البرقان بهزة / بعمان حقول إنفا (٢/٤/٥/٧/٧/٢١)

٣- ملاحية ربط الدراجات والشوارع / هنالك بعض الدراجات غير كاملة بسبب

الحرق قبل الفتح وتدمير اسلاك التخريب

توجد طرق بديلة للتخريب بواسطة قنبلة / رمان

والقذائف الانشطارية - عدد الدراجات / ٤

٤- تبيد المواد المطلوبة للتخريب / كاملة

٥- تبيد المواصلات / كاملة

٦- وقت قيام أمر مرور التخريب وإرجاعه إلى بوابات /

٧- تبيد النواحي الخاصة بالدوائر الى جانب الرئيس وجانب إنفاق / كاملة

٨- هل يجري فحص أهداف التخريب بوسيلة قبل جانب إنفاق / نعم يجري

٩- التأكد من وجود رجل خاص لتوقيف وفحص أهداف التخريب / موجود

١٠- عدد الحراسات الليلية والنهارية / ٧ حراسات نهارية و ٦ حراسات ليلية

الرائد	النقيب	النقيب
حسام حازم شعبان	قاسم محمد سلمان	أحمد عطية
ارك ٢ م حقد سع / ٧	امن سع فوشي / ٩	من أمن فوشي

مثال لإحدى الوثائق العراقية التي يزيد عددها على ستين وثيقة رصدها المركز تسجل خطوات ومراحل تدمير آبار النفط الكويتية وحرقها . وهذه الوثيقة تتضمن تدقيق الأهداف المهيأة للتخريب في حقول نفط برقان ، وهي خاصة بمجمعات النفط رقم (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢١)

من إنجازات مركز البحوث والدراسات الكويتية في المجال البيئي

يحتفل المجتمع الدولي يوم ٥ يونيو من كل عام باليوم العالمي للبيئة، وهو اليوم الذي تأسس فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في عام ١٩٧٢م، وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا اليوم يوما عالميا تناقش فيه الشعوب والحكومات قضايا البيئة وبرامج التنمية، وعهدت الجمعية العامة بمهمة الاحتفال بهذا اليوم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويهدف اليوم العالمي للبيئة إلى دعم وتعزيز التعاون الدولي وجذب الانتباه للقضايا البيئية المهمة . وبهذه المناسبة يسعد مركز البحوث والدراسات الكويتية أن يستعرض مع القراء الأعزاء بعضاً من إسهامات المركز في مجال العمل البيئي بدولة الكويت، وبخاصة دراسات تقييم الدمار البيئي الناجم عن آلة الحرب العراقية خلال فترة غزو واحتلال الكويت (الثاني من أغسطس ١٩٩٠-٢٦ فبراير ١٩٩١م) .

تمهيد:

استشعر المركز أن ثمة عدداً من الجرائم البيئية التي ارتكبها النظام العراقي البائد، والتي استهدفت النظم البيئية الأرضية والجوية والبحرية والإنسان والموارد الطبيعية بدولة الكويت، تحتاج إلى دراسات مستفيضة وبيانات وإحصاءات دقيقة لتقييم حجم الدمار البيئي وتحديد آثاره الآنية والمستقبلية وآليات المعالجة وإعادة التأهيل، لذا اهتم المركز بدراسة الأضرار البيئية والصحية والاقتصادية لتدمير آبار النفط اعتمادا على الوثائق العراقية، كما ألقى الضوء على جريمة أخرى لا تقل في آثارها التدميرية عن جريمة حرق وتدمير آبار النفط ، ألا وهي شق وتجهيز خنادق النفط على امتداد الحدود الكويتية - السعودية وفي أجزاء أخرى بالجزء الشمالي الشرقي من البلاد. وعلى صعيد آخر تطلبت موافقة الأمم المتحدة على إقرار تعويضات مالية لدولة الكويت لمعالجة وإعادة تأهيل عناصر البيئة المتضررة من جراء الغزو العراقي الغاشم ، تقديم أدلة قاطعة عن المسؤولية المباشرة للنظام العراقي البائد عن التخطيط والتنفيذ للجرائم البيئية البشعة، وهذا ما حرص عليه المركز؛ حيث قام بدراسة وتحليل المئات من الوثائق الرسمية العراقية التي تم العثور عليها بعد تحرير دولة الكويت حيث تؤكد تلك الوثائق أن النظام العراقي السابق دبر وخطط ونفذ العديد من الجرائم البيئية؛ منها حرق وتدمير آبار النفط الكويتية، وشق وتجهيز الخنادق النفطية، وزراعة الألغام الأرضية ومصائد الموت

وغيرها . وبناء على ما تقدم أعدّ المركز مجموعة من الإصدارات وترجمها إلى عدد من اللغات الأجنبية ، نستعرض فيما يلي أهمها :

(١) تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية (الأضرار البيئية والاقتصادية والجهود الكويتية في المحافظة على الثروة النفطية - ١٩٩٥م)

وهذا الإصدار يؤكد أن الآبار النفطية والمنشآت الحيوية بحقول النفط الكويتية ، قد تعرضت لجريمة تدمير وإحراق متعمدين من جانب قوات النظام العراقي البائد ، خلال الفترة من يناير - فبراير ١٩٩١م ، وقد أسفرت هذه الجريمة المبيتة والتي خطط لها ضمن المخطط الشامل للعدوان العراقي ، عن تفجير وإشعال وتدمير ١١٦٤ بئرا ، أي حوالي ٩٢٪ من مجموع الآبار المنتجة في ذلك الوقت البالغة ١٢٦٨ بئرا . ونتج عن ذلك ما عرف بالبحيرات النفطية التي يمكن مشاهدتها حتى اليوم بحقول نفط الروضتين والصابرية وبرقان الكبير وغيرها .

وليس ثمة شك في أن هذه الدراسة التوثيقية لجريمة تفجير وإحراق الآبار النفطية والمنشآت الحيوية تعّد في حد ذاتها وثيقة إدانة تحمّل النظام العراقي المسئولية الكاملة والمباشرة عن ارتكاب هذه الجريمة البيئية البشعة ، وهي دليل دامغ موثق من واقع وثائقه لا يقبل المناقشة أو الطعن ، مما يدحض ادعاءات النظام العراقي بأن إحراق الآبار النفطية كان بفعل القصف الجوي لقوات التحالف ، وهو ادعاء كاذب تدحضه هذه الدراسة .

وقد ورد في البند رقم ٧٣- ص ١٥ من وثيقة مجلس الأمن رقم (S/AC.26/2004/17) بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٤م ما يلي : «هناك أدلة كثيرة في المراجع العلمية تثبت أن البحيرات النفطية نتجت بفعل القوات العراقية» . وكان كتاب تدمير آبار النفط أحد أهم المراجع التي اعتمدت عليها الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي ، عند تقدمها إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بالمطالبات البيئية عن التلوث النفطي .

وهذا الكتاب يتضمن ثلاثة فصول ؛ اشتمل الفصل الأول على دراسة تحليلية توثيقية لجريمة تفجير وإحراق الآبار النفطية والمنشآت الكويتية الحيوية ، وتضمن الفصل الثاني دراسة مستفيضة للأضرار البيئية والصحية والاقتصادية الناجمة عن تدمير الآبار ، أما الفصل الثالث من الكتاب فقد خصص لمناقشة جهود الكويتيين في المحافظة على الثروة النفطية .

وقد قدرت الهيئة العامة لتقدير التعويضات (نقطة الارتباط الوطنية) كمية التربة الملوثة بالنفط تحت البحيرات النفطية والمحتاجة إلى معالجة

بحوالي ٤٤ مليون متر مكعب. كما نتج عن حرق وتدمير الآبار انتشار الحصر القطرانية فوق مساحة من سطح الصحراء تقدر بحوالي ٢٥٩ كم مربع، وبلغت كمية التربة الملوثة تحت هذه الحصر القطرانية حوالي ١٢ مليون متر مكعب.

(٢) خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية - إحدى جرائم العدوان العراقي - ١٩٩٧م)

قامت القوات العراقية في أثناء احتلالها لدولة الكويت (أغسطس ١٩٩٠- فبراير ١٩٩١م) بإعداد وتجهيز عدد كبير من الخنادق النفطية بأطوال تبلغ حوالي ١٩٧ كم بالجزء الجنوبي من البلاد على امتداد الحدود مع المملكة العربية السعودية، وذلك كجزء من خطتها الدفاعية التي كانت تهدف إلى إعاقة تقدم قوات التحالف الدولي المتمركزة بالمملكة العربية السعودية عند إقدامها على تحرير دولة الكويت، وذلك بإشعال الخنادق النفطية أمامها، لتشكل حاجزا من ألسنة النيران لا تقوى قوات التحالف على اقتحامه مما يجبرها على التقهقر، ومن ثم يتم إجهاض خطة تحرير دولة الكويت. وبحسب تقدير هذه الدراسة فإن كمية النفط الذي كان معدا للإشعال في عدد ١٢٠ خندقا طوليا تبلغ حوالي ثلاثة ملايين برميل ونصف، وتشير وثيقة عراقية إلى تجربة أجرتها القوات العراقية لإشعال خنادق النفط بالكويت قرب الحدود الغربية، وكذلك الخنادق النفطية بمنطقة رأس الصبية صعدت فيها سحب الدخان حتى ارتفاع ٧٥٠ مترا، مما يؤكد جدوى الاعتماد على الخنادق النفطية في منع تقدم قوات التحالف وحجب رؤيتها للقوات العراقية.

وبعد صدور كتاب خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية في عام ١٩٩٧م توافر لدى دولة الكويت، ممثلة في الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (حاليا اللجنة المركزية للإشراف على تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة- نقطة الارتباط الوطنية)، قدر كبير من المعلومات عن الدمار البيئي الناجم عن شق وتجهيز خنادق النفط وكمية النفط التي سكبت في الخنادق وامتداد التلوث النفطي وحجم التربة المطلوب معالجتها، كما توافرت خرائط توضح الامتداد الجغرافي للخنادق اعتمادا على الصور الجوية لعام ١٩٩٢م.

البقعة النفطية بوادي الباطن

في أثناء شق الخندق الحدودي الممتد بمحاذاة الحدود الكويتية - العراقية بواسطة الجانب الكويتي في أواخر عام ١٩٩٤م تم بالصدفة اكتشاف أنبوب نفط قطره ٤٢ بوصة يقطع الحدود بين البلدين ويمتد في العمق العراقي، وقد تحطم الأنبوب بفعل معدات الحفر الثقيلة، وتدفق منه النفط

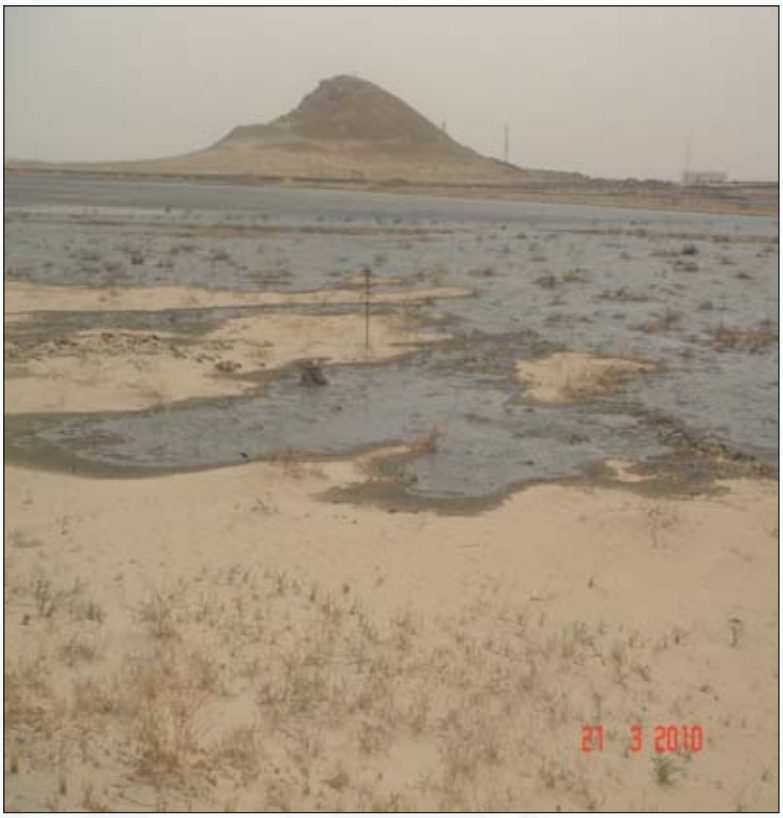

صورة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٠ لبحيرة نفطية بمنطقة تل وارة- حقل نفط برقان

الذي شكل بحيرة ضخمة في وادي الباطن، قرب مركز التعاون الحدودي على مسافة حوالي ٣٠ كم للشمال من منفذ السالمي. وتوضح اللوحة رقم ١ الخندق الحدودي وجزءاً من أنبوب النفط.

(٣) رؤية موضوعية وعلمية في اتهام العراق للكويت بسرقة نفطها، أكتوبر ٢٠٠٠م.

تناولت هذه الدراسة تفاصيل عملية سرقة عراقية ممنهجة للنفط الكويتي، كما عرجت الدراسة على الأضرار البيئية التي تعرضت لها التربة والغطاء النباتي بوادي الباطن من جراء تدفق النفط من الأنبوب، وفي إطار توثيق الواقعة نظم المركز لقاءات مع عدد من أعضاء فريق عمل شركة نفط الكويت الذي أشرف على التحكم في النفط المتسرب من الأنبوب، كما أجريت لقاءات مع بعض العسكريين الذين شهدوا الواقعة. واللوحة رقم ٢ توضح جزءاً من الأنبوب النفطي.

وقد ارتكزت دراسة المركز المشار إليها على مقارنة دقيقة بين صورة فضائية للقمر الأمريكي لاندسات Landsat التقطت للمنطقة الحدودية التي يقع عندها مسار الأنبوب النفطي قبل الغزو العراقي، وأخرى للمنطقة نفسها وبواسطة القمر ذاته بعد التحرير، وقد تم التحقق الحقلي من معلومات الصور الفضائية خلال القيام بعدد من الرحلات الميدانية لمواقع مختارة من المنطقة، وثبت بما لا يدع مجالا للشك قيام النظام العراقي في أثناء احتلاله لدولة الكويت بمد وتشغيل أنبوب عملاق قطره ٤٢ بوصة لنقل النفط الخام من مركز تجميع النفط رقم ١٦ بحقل نفط المناقيش إلى الأراضي العراقية مرورا بوادي الباطن، وتبلغ المسافة التي يقطعها الأنبوب

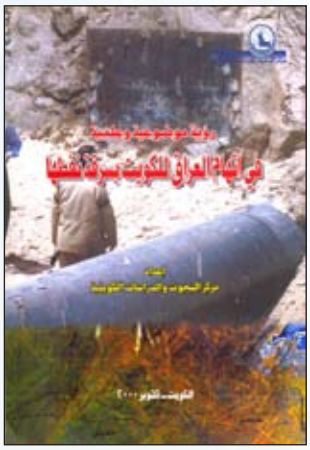

لوحة رقم (١) صورة حديثة توضح الخندق الحدودي وأنبوب النفط

داخل الأراضي الكويتية قرابة ٩٧ كم ، أما المسافة التي أمكن رصدها لهذا الأنبوب داخل الأراضي العراقية فتبلغ قرابة ٣٠كم .

وفي الوقت الحالي يمكن متابعة مسار الأنبوب النفطي العملاق بالعين المجردة على الأرض في مواقع عديدة في المنطقة الواقعة ما بين حقل نفط المناقيش شرقا ووادي الباطن (قرب مركز التعاون الحدودي) غربا ، كما يمكن رصده لبضعة كيلومترات داخل الأراضي العراقية ، وأهم ما يلفت النظر عند محاولة تتبع مسار الأنبوب النفطي هو انتشار العديد من البقع النفطية المختلفة المساحات والأعماق على جانبي الأنبوب ، كما يلاحظ اختفاء كافة أوجه الحياة في البقع النفطية المنتشرة حول الأنبوب .

أما في منطقة الخندق الحدودي الذي يشق مساره في وادي الباطن فيمكن مشاهدة الأنبوب ومحبس التحكم بوضوح كامل ، كما تشاهد البقعة النفطية الكبيرة والنباتات المدمرة والتربة شديدة التلوث بالنفط .

وتوصلت دراسة المركز إلى أن ثمة أهدافاً استراتيجية وعسكرية من وراء تجهيز أنبوب النفط العملاق ؛ أولها السطو على النفط الكويتي وتخزينه داخل العراق ، وثانيها استخدام النفط الكويتي الخام في ملء خنادق النفط التي شقتها وجهزتها القوات العراقية ضمن خطة مواجهة قوات التحالف لتحرير دولة الكويت ، وتنتشر تلك الخنادق التي تم ردمها بعد سحب النفط من بعضها بواسطة الجانب الكويتي في مرحلة ما بعد تحرير الكويت ، على امتداد الحدود الكويتية – السعودية وعلى مسافة تتراوح ما بين ١٠-١٥ كم من هذه الحدود ، ولهذا الغرض ولملء الخنادق بالنفط الخام تم مد تسع وصلات فرعية أقطارها ١٠ بوصات من الأنبوب الرئيسي لمسافة ٥-٨ كم في اتجاه الجنوب لتصل لمواقع قريبة من الخنادق ، وعندها تتفرع كل من هذه الوصلات إلى أفرع أصغر أقطارها ٦ بوصات يختلف عددها ما بين ١٠-١٣ فرعا عند كل وصلة من الوصلات التسع ، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للأنابيب التى تمد الخنادق بالنفط حوالي ١٠٠ أنبوب (قطر

كل منها ٦ بوصات)، وقدرت كمية النفط التى سكبت في الخنادق بحوالي ٣,٥ مليون برميل بحسب دراسة المركز عام ١٩٩٧م.

تمهيد الطريق للحصول على تعويضات بيئية لوادي الباطن

تجدر الإشارة إلى أن المطالبات التي تقدمت بها مؤسسة البترول الكويتية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي إلى الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، لم تشمل تعويضات عن الخنادق النفطية والأضرار الناجمة عنها، حيث لم يكن هناك قدر كاف من المعلومات عن الامتداد الجغرافي للخنادق النفطية وحجم التربة الملوثة وعمق التلوث النفطي ومساحة السطح المضار من جراء شق الخنادق وملئها بالنفط الخام. واعتمادا على البيانات الواردة في كتاب خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية، فضلا عن نتائج بعض الدراسات التفصيلية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية وشركات أجنبية خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣م، وافقت لجنة الأمم المتحدة لتقدير التعويضات على تعويض دولة الكويت عما ألم بها من أضرار بيئية من جراء شق وتجهيز خنادق النفط وما صاحبها من بقع نفطية.

وعلى صعيد متصل فتحت المعلومات والحقائق الواردة في دراسات المركز الطريق

لوحة رقم (٢) وصلة من أنبوب النفط (اللون الداكن غطاء بلاستيك للوقاية)

أمام جهات بحثية منها معهد الكويت للأبحاث العلمية، لتقييم الأضرار البيئية الناجمة عن البقعة النفطية بوادي الباطن والبقع الممتدة على جانبي الأنبوب النفطي العملاق، وكان ذلك من خلال القيام بعمليات الحفر وتجميع عينات من قطاعات التربة الملوثة للوقوف على عمق التلوث النفطي وامتداده السطحي، ما وفر قدرا كبيرا من المعلومات عن امتداد التلوث النفطي بوادي الباطن ومناطق أخرى خارج الوادي، وبعد تقديم الأدلة الدامغة عن مسؤولية الجانب العراقي في التلوث أقرت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وادي الباطن ضمن المناطق المتضررة والتي يستوجب معالجتها .

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل عام ٢٠٠٠م لم يكن مصطلح خنادق النفط (Oil Trenches) معروفا في أي من وثائق لجنة الأمم المتحدة للتعويضات United Nations Compensation Commission UNCC، وبعد صدور كتاب خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية وإجراء البحوث والدراسات التفصيلية عن خنادق النفط بواسطة جهات بحثية وأكاديمية بالدولة، ومطالبة دولة الكويت بتعويض عما ألم بالتربة والغطاء النباتي والمياه الجوفية من جراء خنادق النفط، شاع استخدام المصطلح محليا وفي وثائق الأمم المتحدة .

وتعد وثيقة مجلس الأمن رقم S /AC. 26 /2004 /17 بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٤م أول وثيقة أممية يشار فيها إلى مصطلح خنادق النفط ضمن المطالبة رقم ٥٠٠٠٤٥٤ ، وفي هذه الوثيقة تقرر تعويض دولة الكويت بمبلغ حوالي ٢,٢ مليار دولار لمعالجة وإعادة تخضير المواقع الملوثة بالبحيرات النفطية وخنادق النفط والبقعة النفطية بوادي الباطن تحديدا .

(٤) الألغام الأرضية وتدمير البيئة الكويتية : إحدى جرائم العدوان العراقي - ١٩٩٨م.

إن البحوث والدراسات التي تناولت الكارثة البيئية الناجمة عن الغزو العراقي لدولة الكويت لم تتطرق إلى تفصيلات جريمة زرع الألغام وما ألحقته من أضرار بيئية وصحية واجتماعية واقتصادية تمتد آثارها لعقود عديدة، لذا بادر مركز البحوث والدراسات الكويتية في عام ١٩٩٨م إلى دراسة كافة جوانب الجريمة، وأعد مرجعا شاملا بعنوان «الألغام الأرضية وتدمير البيئة الكويتية : إحدى جرائم العدوان العراقي» ، وترجم الكتاب إلى اللغة الإنجليزية في عام ١٩٩٩م .

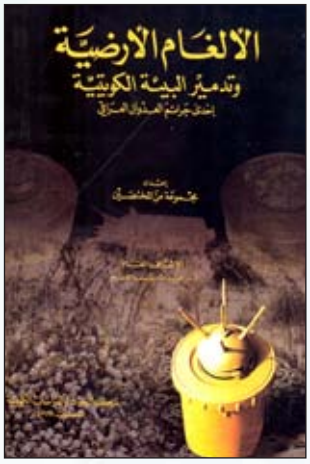

ومن الناحية العسكرية ناقش الكتاب ترتيبات وزارة الدفاع لتطهير البلاد من الألغام والذخائر غير المنفجرة بداية من تحرير دولة الكويت في فبراير

١٩٩١م، حتى أواخر عام ١٩٩٧م، كما استعرض أعداد وأنواع الألغام التي تم التخلص منها من كافة المناطق بالكويت، وقد خصص فصل كامل من الكتاب هو الفصل الخامس للإصابات البشرية الناجمة عن زرع الألغام بالكويت.

ومن الناحية البيئية التي هي موضع اهتمامنا في هذا الإصدار، رصد البحث المشكلات البيئية التي واجهت عمليات التطهير (مثل العواصف الرملية والسيول الفجائية) وطبيعة الأضرار البيئية الناجمة عن زرع الألغام ثم إزالتها (مثل انضغاط التربة وتدمير ما ينمو فوقها من نباتات وما يعيش عليها من حيوانات برية)، كما عرج البحث على إستراتيجية إعادة تأهيل المناطق المتضررة بسبب الألغام.

وتعد مبادرة دراسة الألغام الأرضية وتدمير البيئة بدولة الكويت تجربة فريدة في البحث العلمي الدقيق والموثق بالأسانيد الرسمية، والمقابلات المسجلة التي تناولت مراحل التخلص من الألغام والمشكلات التي واجهت فرق العمل، كما اتسم العمل بالشمولية حيث غطى الجوانب البيئية والعسكرية والاجتماعية للألغام بالأراضي الكويتية، كما تطرق إلى منظومة التدمير والتخريب في العقيدة القتالية للقوات العراقية، وذلك من خلال دراسة عدد من الوثائق العراقية التي خلفها الغزاة بعد انسحابهم من دولة الكويت، وعلى صعيد آخر عالجت الدراسة الجوانب التاريخية والعسكرية والجغرافية والسياسية للألغام في العالم، ولم يغب عن الدراسة التنويه بالجهود الإنسانية الدولية لحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد متمثلة باتفاقية أوتاوا عام ١٩٩٧م.

ولم تنقطع علاقة المركز بقضية الألغام الأرضية التي تعرف بمصائد الموت أو الفخاخ القاتلة، حيث واصل المركز جهوده من خلال إعداد تقارير دورية لمرصد الألغام العالمي (Global Landmine Monitor)، وذلك خلال الأعوام من ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٩م، وتناولت التقارير ترتيبات وزارة الدفاع في مواصلة عمليات تطهير الأراضي الكويتية من الألغام ومخلفات الحرب، كما تطرقت التقارير إلى أعداد وأنواع ومواقع الألغام التي يتم العثور عليها، فضلا عن أعداد ضحايا الألغام من قتلى ومصابين ومواقع الحوادث وتاريخ الإصابة وظروفها.

ويمكن القول دون مغالاة إن دراسة الألغام وتدمير البيئة الكويتية تركت بصمة واضحة محليا وعالميا؛ ففي شهر أبريل عام ٢٠١٢م طالبت بعض منظمات المجتمع المدني بجمهورية شيلي بجنوب أمريكا بالاستفادة من التجربة الكويتية في دراسة الألغام الأرضية وآثارها، وخاطبت تلك المنظمات سفارة دولة الكويت بشيلي بهذا الشأن، وتتم حاليا دراسة وتقييم الموضوع المشار إليه.

نشأة السجون الحديثة في الكويت

قدمنا في العدد رقم (٢٤) من رسالة الكويت الصادر في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٨م عرضا موجزا لقرارات اللجنة التنفيذية العليا التي أنشئت بموجب المرسوم الأميري رقم ١/ ٥٤ الصادر في ١٩ من يوليو ١٩٥٤م الذي نص على تشكيل لجنة عليا لوضع سياسة موحدة للإصلاح الداخلي ورعاية المصالح العامة، تكون مسؤولة مباشرة أمام صاحب السمو أمير البلاد، أي أنها بمثابة مجلس الوزراء. وقد ضمت تلك اللجنة كلاً من الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والشيخ جابر العلي الصباح والشيخ خالد العبدالله السالم الصباح والسيد عبداللطيف النصف والسيد عزت جعفر بالإضافة إلى السيد ستروفر والسيد أحمد السيد عمر سكرتير اللجنة، وقد باشرت اللجنة عملها فور صدور المرسوم المذكور؛ وقد حصل المركز على ٦٤ محضرا تغطي جانبا غير قليل من اجتماعاتها وتتضمن العديد من القرارات المهمة التي اتخذتها بخصوص تنظيم الدوائر الحكومية وإداراتها وإنشاء المؤسسات المختلفة التي تحتاجها الكويت في طورها الجديد. وسنختار في هذا العدد موضوعا من الموضوعات التي اهتمت بها اللجنة التنفيذية هو إنشاء سجن وفق المواصفات الحديثة نتيجة ازدياد أعداد الوافدين إلى البلاد من الدول المختلفة، وسبب اهتمامنا بهذا الموضوع أنه لايوجد معلومات كافية عن تاريخ هذا المرفق وبداية العمل فيه والأماكن التي أقيم فيها وكيفية تأهيلها لتكون وافية بالغرض.

نبذة تاريخية

قبل عام ١٩٥٥م لم يكن للسجون في الكويت نظام ولوائح تحكم المسجونين من الخارجين على القانون، ولم يكن هناك سجن للنساء أو دار الأحداث. وقد كتب الأستاذ عبدالله الحاتم في كتابه «من هنا بدأت الكويت»[1] نبذة تاريخية عن السجون والسجانين في الكويت تمثل ما كانت عليه السجون في الماضي، أي قبل المرحلة التي نحن بصدد الكتابة عنها في هذه الدراسة.

يقول الحاتم: «فيما مضى كان السجن في الكويت عبارة عن دكان كبير واقع في وسط السوق ما بين مسجد السوق الكبير وقيصرية التجار في الجهة الشرقية منهما (وعرف هذا الدكان فيما بعد بدكان عبدالعزيز القندي)، وهو من التجار، وفي زمن الشيخ مبارك نقل السجن إلى مكان يقع بالقرب من البحر عند منحدر (بهيتة) جنوبي قصر السيف تماما.

(١) عبدالله الحاتم: من هنا بدأت الكويت، الطبعة الأولى ١٩٦٢م، وقد اعتمدنا على الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٠م ص ١٧٩، ١٨٠.

مديرية الشرطة العامة

كويت

رقم التلفون ٢٧٤

التاريخ : ٢/١٠/١٩٥٤

حضرات اللجنة التنفيذية العليا المحترمين

بعد التحية :

تعلمون حضراتكم أن النظريات الحديثة في علم الاجتماع تدعو دعوة صادقة الى الاهتمام بالسجون ورفع مستواها وجعلها اداة اصلاح ، وتعليم ، وتهذيب أن النظرة الحديثة الى المجرم الخارج عن القانون تنطوي على حب في اصلاحه ، وتهذيبه ، ومعالجة العقده النفسيه التي قادته الى الاجرام ، وجعله مواطنا صالحا نافعا للمجتمع ، لذلك كله فقد وضع نظام خاص للسجون ، يتوفر فيه جوا مفيدا نافعا للسجين كتعليمه في الورش الصناعية ، كالحدادة ، والنجارة ، والخياطة ، وصنع بعض الضروريات السهلة ليخرج من السجن قادرا على العمل ، لاعالة اهله وعائلته ، لا أن يضطر الى العودة الى السرقة والاجرام .

أن لنظام السجون اصول متبعة في جميع اقطار العالم ، حبذا لو اتيحت لنا الفرصة للاشراف عليه ، وتنظيمه بما يعود بالفائدة على الجميع ، انه ليسعدنا أن نكلف بعمل هو من صميم اختصاصنا ، بل ونجد الحزن يحز بنفوسنا حين نرى حال السجون الآن في الكويت دون أي نظام أو لوائح يراعى فيها ابسط القواعد ، نرجو أن تتاح لنا خدمة هذا الوطن العزيز في ظل مولانا صاحب السمو .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب رئيس الشرطة العام

اقتراح من سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح نائب رئيس الشرطة العام لتحديث السجون في الكويت بتاريخ (٢ من أكتوبر ١٩٥٤م)

وفي أواخر عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح عندما أخذت أسباب التطور طريقها وكثر الأجانب وكثرت معهم المشاكل، رأت الحكومة أن تنقل السجن من موضعه في السيف إلى سجن المجانين الواقع في الصفاة خلف دائرة البلدية القديمة، بعد أن تم نقل المجانين إلى بناء خاص بهم.

وكانت الكويت، إلى ما قبل عشرين سنة، البلد الوحيد المتميز بقلة المساجين، فلم يكن يتجاوز عددهم في أغلب الأحيان أكثر من خمسة أشخاص أغلبهم من الغرباء، أما اليوم فحدث ولا حرج.

ويلزم على السجين عند خروجه أن يدفع ما بين ثلاث روبيات إلى خمس روبيات، وإلا يبقى في السجن حتى يدفع هذا المبلغ كاملا، وهذا المبلغ يأخذه السجان لنفسه ويسمى (خدمة)، والسجناء ليست لهم مدد معينة يقضونها في السجن، فإن كان السجين مديونا لا يخرج إلا بعد أن يسدد ما عليه، وإن كان غير ذلك فيبقى تحت رحمة ذاكرة ولي الأمر، أو يتوسط له أحد المقربين».

وقد ذكر الحاتم بعد ذلك أسماء بعض السجانين الذين تعاقبوا على حراسة السجون والإشراف عليها.

وأشار الحاتم (ص ٣٠٩) إلى سجن مؤقت هو (دكان الدبس) الذي يوضع به من يشتبه بأمره ليلا في أسواق الكويت، وذلك بأمر المشرف على حراسة الأسواق آنذاك وهو الشيخ صباح الدعيج الذي اشتهر بصباح السوق أيضا، وكان له دور كبير في إشاعة الأمن والاطمئنان بين الناس.

تنظيم السجون وتحديثها

كانت بداية النظر في تنظيم السجون والاهتمام بها في ٢ من أكتوبر عام ١٩٥٤م عندما أرسل نائب رئيس الشرطة العام الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح[1]. كتابا إلى اللجنة التنفيذية العليا جاء فيه ما يلي:

((حضرات اللجنة التنفيذية العليا المحترمين

بعد التحية:

تعلمون حضراتكم أن النظريات الحديثة في علم الاجتماع تدعو دعوة صادقة إلى الاهتمام بالسجون ورفع مستواها وجعلها أداة إصلاح، وتعليم، وتهذيب، و أن النظرة الحديثة إلى المجرم الخارج عن القانون تنطوي على حب في إصلاحه، وتهذيبه، ومعالجة العقدة النفسية التي قادته إلى الإجرام، وجعله مواطنا صالحا نافعا للمجتمع، لذلك كله فقد وضع نظام خاص للسجون، يتوافر فيه جو مفيد نافع

(١) كان رئيس مديرية أو دائرة الشرطة آنذاك الشيخ صباح السالم الصباح، وكان الشيخ سعد العبدالله قد تعين في دائرة الشرطة بالكويت عام ١٩٤٩م، ثم تم إيفاده في بعثة دراسية إلى بريطانيا لدارسة علوم الشرطة في كلية هندون (Police Hindon School Traning)، وبعد أن نال دورات متخصصة في شؤون الأمن والشرطة استغرقت أربع سنوات تخرج فيها برتبة ضابط في عام ١٩٥٤م عاد بعدها ليصبح نائباً لرئيس الشرطة، وكان من ثمرات خبرته الدراسية مشروع الاهتمام بالسجون وإنشاء مصلحة خاصة بها.

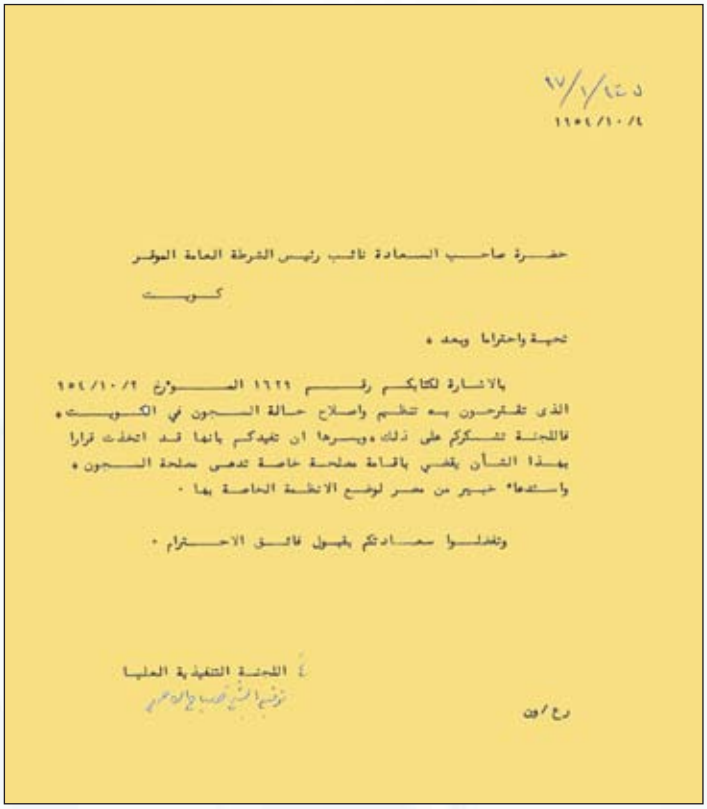

١٩٨٤/١٠/٤

حضرة صاحب السعادة نائب رئيس الشرطة العامة الموقر

كويت

تحية واحتراما وبعد ،

بالاشارة لكتابكم رقم ١٦٢٩ المؤرخ ١٩٨٤/١٠/٢ الذى تقترحون به تنظيم واصلاح حالة السجون في الكويت ، فاللجنة تشكركم على ذلك ، وترى ان تفيدكم بانها قد اتخذت قرارا بهذا الشأن يقضي باقامة مصلحة خاصة تدعى مصلحة السجون ، واستدعاء خبير من مصر لوضع الانظمة الخاصة بها .

وتفضلوا بسعادتكم بقبول فائق الاحترام .

اللجنة التنفيذية العليا

رع/ون

رسالة موجهة من اللجنة التنفيذية إلى نائب رئيس الشرطة تفيد الموافقة على إنشاء مصلحة السجون .

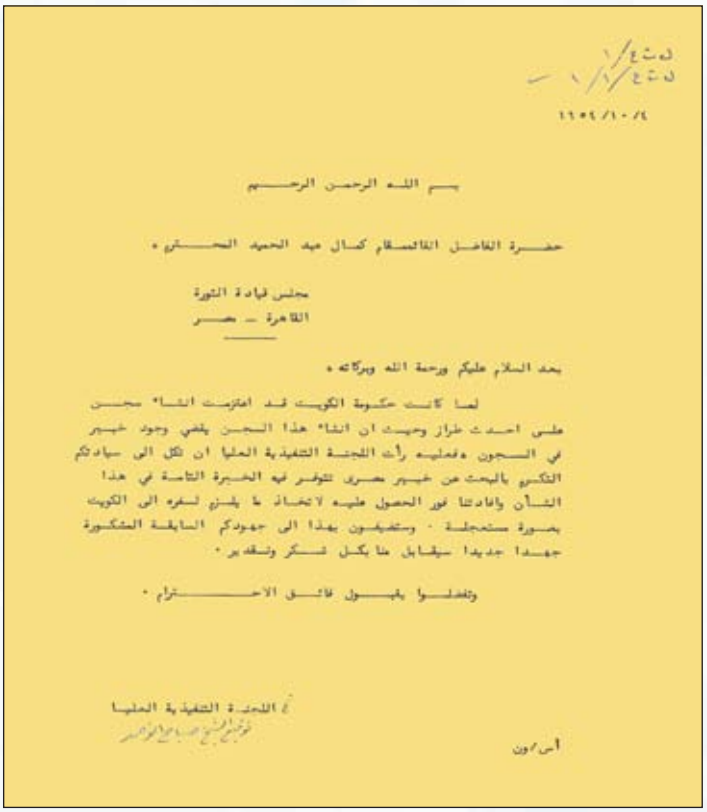

١٩٨٤/١٠/٤

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الفاضل القائمقام كمال عبد الحميد المحترم ،

مجلس قيادة الثورة
القاهرة – مصر

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

لما كانت حكومة الكويت قد اعتزمت انشاء سجن على احدث طراز وحيث ان انشاء هذا السجن يقضي وجود خبير في السجون ، فعليه رأت اللجنة التنفيذية العليا ان تتقدم الى سيادتكم بالبحث عن خبير مصري تتوفر فيه الخبرة التامة في هذا الشأن وافادتنا فور الحصول عليه لاتخاذ ما يلزم لسفره الى الكويت بصورة مستعجلة . وستكون بهذا الى جهودكم السابقة المشكورة جهدا جديدا سيقابل منا بكل تقدير وتقدير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

اللجنة التنفيذية العليا

أس/ون

رسالة من اللجنة التنفيذية بتوقيع سمو الشيخ صباح الأحمد موجهة إلى القائمقام كمال عبدالحميد لترشيح خبير مصري في شؤون السجون .

للسجين كتعليمه في الورش الصناعية، كالحدادة والنجارة، والخياطة، وصنع الضروريات السهلة ليخرج من السجن قادرا على العمل، لإعاشة أهله وعائلته، لا أن يضطر إلى العودة إلى السرقة والإجرام .

إن لنظام السجون أصولاً متبعة في جميع أقطار العالم ، حبذا لو أتيحت لنا الفرصة للإشراف عليه، وتنظيمه بما يعود بالفائدة على الجميع، وإنه ليسعدنا أن نكلف بعمل هو من صميم اختصاصنا، بل ونجد الحزن يحز بنفوسنا حين نرى حال السجون الآن في الكويت دون أي نظام أو لوائح يراعى فيها أبسط القواعد ، نرجو أن تتاح لنا خدمة هذا الوطن العزيز في ظل مولانا صاحب السمو .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التوقيع

نائب رئيس الشرطة العام))

وقد عرض هذا الكتاب على اللجنة التنفيذية العليا في اجتماعها الحادي والثلاثين بتاريخ ٣ من أكتوبر ١٩٥٤م أي بعد يوم واحد من تاريخ الكتاب المذكور، وبعد المداولة اتخذت قراراها رقم ٥٢/ ٣١ بإقامة مصلحة خاصة ترعي السجون واستدعاء خبير في شؤون السجون من مصر لوضع الأنظمة الخاصة بها .

وقد كتب الشيخ صباح الأحمد الصباح نيابة عن اللجنة التنفيذية رسالة إلى نائب رئيس الشرطة بتاريخ ٤ من أكتوبر ١٩٥٤م يبلغه بفحوى القرار ويشكره على مقترحه ،وفي نفس اليوم بعث برسالة إلى القائمقام كمال عبد الحميد عضو مجلس قيادة الثورة في مصر ومدير الشؤون العربية بمجلس قيادة الثورة يبلغه فيها أن حكومة الكويت قد اعتزمت إنشاء سجن على أحدث طراز، وأن اللجنة التنفيذية أوكلت إلى سيادته ترشيح خبير مصري تتوافر فيه الخبرة الشاملة في هذا الشأن .

وقدر رد السيد كمال عبدالحميد برسالة بتاريخ ٧ من أكتوبر ١٩٥٤م خاطب فيها الشيخ صباح الأحمد الصباح بأنه قد بدأ البحث فعلا عن أفضل العناصر التي يمكن أن تقوم بهذه المهمة. وسيتم موافاة اللجنة باسم المرشح لهذا العمل في أقرب فرصة ممكنة .

وقد تم ترشيح الأميرالاي حسين الصباغ الذي وصفه السيد كمال عبدالحميد بأنه رجل تقي وشاب ممتاز وخبير تماما في السجون وخير من يؤدي الرسالة والأمانة ،وقد وصل المذكور إلى الكويت في الثامن من شهر نوفمبر ١٩٥٤م، وقد قابلته اللجنة فوجدته على الوصف المذكور، ومن ثم أرسلت رسالة شكر إلى القائمقام كمال عبدالحميد بتوقيع الشيخ صباح الأحمد . وكتبت اللجنة التنفيذية العليا في ١٤ من نوفمبر إلى رئيس الشرطة العامة لإعداد مكتب خاص به في مبنى الشرطة العامة .

وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر ١٩٥٤م قدم

مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم القيد

.....

القاهرة في ٧ /١٠/ سنة ١٩٥٤

م/

الراسل :

اخى سعادة الشيخ صباح الأحمد الصباح

اللجنة التنفيذية العليا بالكويت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - بعد تقديم اطيب التحيات والشكر الجزيل لحسن ثقتكم وثقة اللجنة الموقرة بى فأنه ليسرنى ويشرفنى أن اكون دائما عن حسن الظن وان اوفق بأذن الله لاقوم نحو الكويت الشقيقة بكل ما يزيد الصلات بينها وبين مصر قوة وارتباطا.

وبالأشارة الى كتابكم الكريم رقم ل ع/ ١ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤ - بخصوص الخبير فى شئون السجون نتشرف بالأحاطة بأننا قد بدأنا البحث فعلا عن افضل العناصر التى يمكن أن تقوم بهذه الخدمة الجليلة. ونأمل ان نوافيكم فى أقرب فرصة بأسم الوشح لهذا العمل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام..

قائمقام (أ ح)

مدير الشئون العربية بمجلس قيادة الثورة

المرسل اليه :

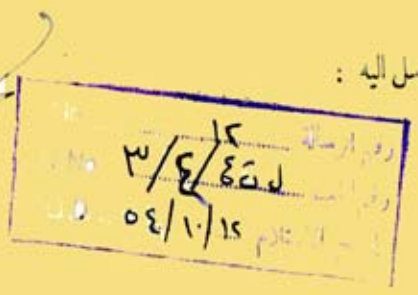

رسالة من القائمقام كمال عبدالحميد إلى سمو الشيخ صباح الأحمد بخصوص خبير السجون

الأمير الاي حسين الصباغ تقريرا عن وضع السجون في الكويت واقترح البدء في إنشاء سجن حديث يستوعب حاجة البلاد ، وطلب اعتماد اللجنة العليا لكي يبحث تفصيلات إنشاء السجن مع دائرة الأشغال ثم مباشرة تنفيذ التصميم .

وفي ٢٩ من نوفمبر قدم الصباغ كتابا إلى اللجنة يتضمن المشروع الأول للسجن المطلوب إنشاؤه في الكويت ، ويتكون من المباني التالية :

١ . عنبر للمسجونين والموقوفين من الرجال .
٢ . عنبر للمسجونات والموقوفات من النساء .
٣ . عنبر للتهذيب .
٤ . مستشفى .
٥ . المباني الأخرى الملحقة بالسجن .

وتتضمن المذكرة المكونة من خمس صفحات تفصيلا دقيقا لمكونات كل مبنى من المباني المذكورة ختمها بملاحظات عامة حول اختيار المنطقة التي ينشأ فيها السجن ، وأن تكون بعيدة عن منطقة السكن التي يمكن أن يمتد إليها العمران ، وأن يراعى عند التصميم أن تكون الأبنية معدة لتستقبل أكثر ما يمكن من أشعة الشمس شتاء وأقل ما يمكن منها صيفا . مع إمكانية التوسع في إنشاء عنابر جديدة في المستقبل ، وغير ذلك من الملاحظات المهمة التي سجلها خبير السجون وختمها بتوقيعه .

وينقصنا ما تم بهذا الشأن في الأشهر الستة التالية ، فلم يرد في وقائع اللجنة العليا التطورات

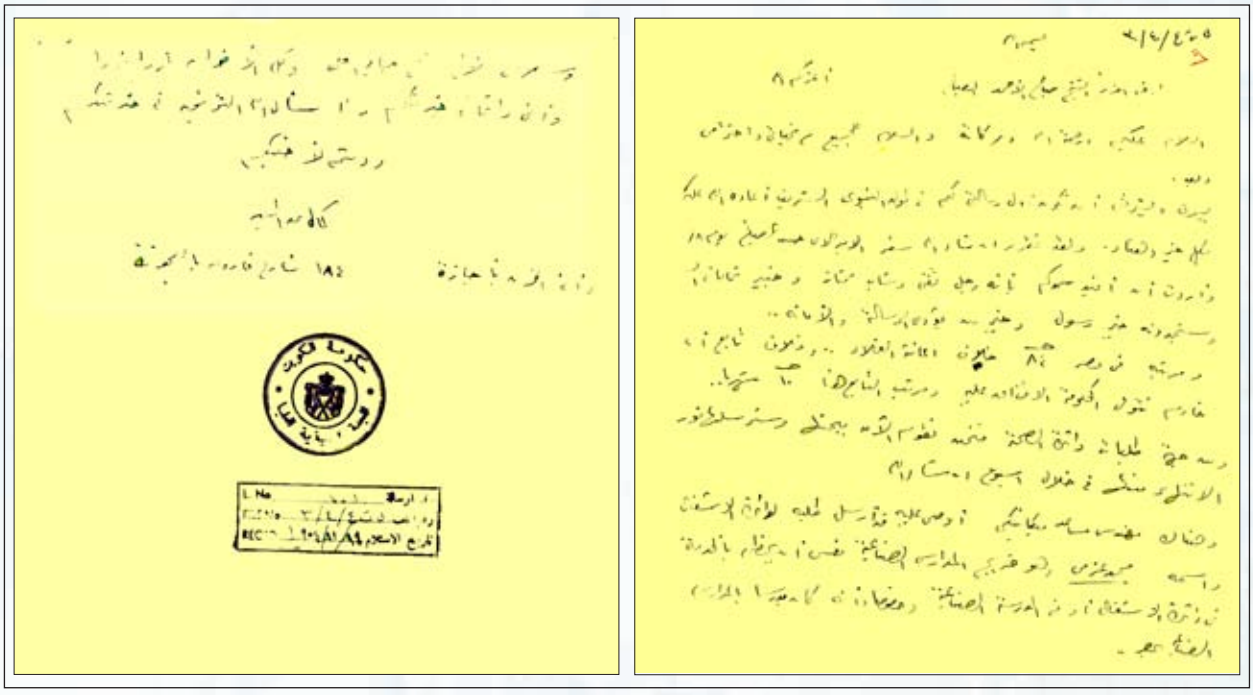

رسالة شخصية من القائمقام كمال عبدالحميد لسمو الشيخ صباح الأحمد يبلغه فيها بترشيح الأمير الاي حسين الصايغ ليكون خبيرا للسجون في الكويت

التي تمت خلال هذه الفترة، ولكن في ١٥ من يونيو ١٩٥٥م كتب الأميرالاي حسين الصايغ كتابا إلى اللجنة التنفيذية العليا يذكر فيه أن نظام السجون في العالم يسير على سياسة الاكتفاء الذاتي بمعنى أن يقوم المسجونون بإنتاج كافة ما يلزمهم من ملبوسات أو أغطية أو أدوات نظافة أو خضراوات . . . إلخ . وأن ذلك يهيئ للمسجونين تعلم صناعات جديدة لم يسبق للبلاد معرفة الكثير منها، وبذلك يخرجون من السجن وقد تعلموا صناعة تحميهم من البطالة التي تعود بهم إلى الجريمة، علاوة على ما يسببه انتشار هذه الصناعات تدريجيا من رواج محلي بإدخال صناعات جديدة . كما أن هذا الأمر يوفر للدولة مبالغ طائلة في شراء ما يلزم للمسجونين من الملبوسات والأغذية الطازجة وغير ذلك، وذكر في كتابه نماذج للصناعات أو الحرف التي يمكن إقامتها داخل السجن . ورأى خبير السجون أنه إذا ما تمت الموافقة على تطبيق هذا المبدأ أن يؤذن له بالاتصال بالكلية الصناعية بالكويت للاتفاق على شراء الآلات اللازمة وبحث ما يمكن إدخاله من الصناعات التي يمكن نجاحها في الكويت، وتدبير الفنيين اللازمين لتدريب المسجونين على العمل عليها .

ثم يختم خبير السجون كتابه بقوله : أما إذا رأيتم الاكتفاء بشراء كافة ما يلزم للمسجونين من الأسواق أمكن الاستعداد لوضع قوائم الأصناف اللازمة لطرحها في المناقصات في الوقت المناسب .

وقد كتب على الرسالة تاريخ الاستلام مع تأشيرة بقلم السيد عبداللطيف النصف عن اللجنة التنفيذية نصها "موافقة على ما ورد فيه" .

سجن النساء :

بتاريخ ١٥ من يونيو ١٩٥٥م كتب خبير السجون كتابا إلى اللجنة التنفيذية العليا يقترح فيه إنشاء سجن خاص بالنساء جاء فيه :

"أتشرف بأن أعرض على سعادتكم أنه بالنسبة لما اتضح من إجابة الشرطة من قلة عدد النساء المحكوم عليهن اللاتي لم يتجاوز عددهن أربع مسجونات ولا ينتظر أن يزيد في السنوات المقبلة عن عشرين مسجونة .

وحيث إن سجن الفروانية كان مخصصا في المشروع الأصلي للموقوفين على أن ينشأ للمحكوم عليهم في المستقبل سجن آخر قد يتأخر إنشاؤه فقد اتجه العزم على استخدام سجن الفروانية لجميع فئات المسجونين وهو مالا يتسع له بشكله وتقسيمه الحالي إذا ظل مبنى سجن النساء مخصصاً لهن رغم اتساعه بالنسبة لعددهن الفعلي، لذا فقد رأيت تخصيص سجن النساء الحالي للموقوفين وتعديل تقسيمه حتى أصبح يتسع لما يزيد عن ١٢٠ مسجونا . وبذلك أصبح السجن كله يتسع أكثر من ٤٠٠ مسجون وهو ما يكفي لحاجة البلد الآن وفي بضع السنوات المقبلة .

أما عن النساء فإن عدم وجود سجن خاص

حكومة الكويت

ADVISORY COUNCIL
Phone 271
Date

مجلس الشوري
تلفون ٢٧١
التاريخ

اللجنة التنفيذية العليا

Government of Kuwait
High Executive Committee

صيغة قرار

++++++++

بعد ان اطلعت اللجنة التنفيذية العليا على تقرير خبير السجون المؤرخ ١٩/١١/١٩٥٥ الخاص بسجن النساء المنوى انشاؤه ، قررت (قرار ت ٦٣/٨٩) الموافقة على ما يلي :-

١ ـ انتداب موظفتين من مصر للقيام باعمال ادارة سجن النساء .

٢ ـ استئجار منزل في السالمية ملك السيد راشد عبد الغفور لاستعماله لهذا الغرض .

٣ ـ يعهد بالاشراف التام على هذا السجن الى الشرطة العامة التي ستكون جهة الاختصاص في كل ما يتعلق به من اعمال ادارية ومالية .

سعادة الشيخ جابر العلي الصباح

سعادة الشيخ خالد العبدالله السالم الصباح

السيد احمد عبداللطيف

السيد عبد اللطيف النصف

بهن يجعل من العسير تنفيذ أحكام الحبس إذا صدر على أي متهمة كما جاء بإجابة المحكمة العليا الشرعية، ولما كان أي مبنى صغير يمكن تنظيمه بحيث يستعمل كسجن للنساء – بدلا من انتظار بناء سجن للنساء في الوقت الذي لابد فيه من إيجاد سجن لهن – فإني أقترح تأجير منزل مكون من دور واحد ذي خمس غرف لاستعمالها سجنا للنساء لمدة سنتين ينشأ خلالهما سجن أميري بعد الانتهاء من مباني السجن العمومي الحالي .

وأرجو إذا وافقتم على ذلك الأمر البحث عن المنزل المناسب لإعداده وتنظيمه وتأثيثه بحيث يكون معدا لاستعمال المحكوم عليهن في أقرب وقت .

وقد وافقت اللجنة على ما جاء في كتاب خبير السجون، وكتبت بتاريخ ١٩ من يونيو ١٩٥٥م إلى رئيس دائرة الأشغال العامة الشيخ فهد السالم الصباح توصي باستئجار بيت مناسب لهذا الغرض مع مراجعة الخبير للكشف عليه قبل البدء في تنظيمه وإعداده .

وبتاريخ ٢٥ من يونيو ١٩٥٥م كتب خبير السجون إلى اللجنة التنفيذية العليا رسالة يذكر فيها : " أنه بمناسبة إنشاء سجن للنساء يضم نحو ٤٠ مسجونة -كما يرى سعادة رئيس المحاكم- فإنه سيقوم بالعمل فيه موظفات كما هو المتبع في جميع سجون العالم، ولما لم يكن بالكويت ممن سبق لهن أداء مثل هذا العمل فإني أعرض على سعادتكم الأمر . رجاء الموافقة على انتداب اثنتين من السجانات المصريات للقيام بهذه العملية لمدة سنة، يمكن في أثنائها تدريب بعض الموظفات من أهل البلاد على القيام به .

وفي حالة الموافقة أرجو التكرم بالأمر بالتحرير اللازم حتى أتمكن من اختيارهما للعمل بهذا السجن الذي أرجو أن يبدأ في أول أكتوبر سنة ١٩٥٥م إن شاء الله .

وقد كتبت اللجنة التنفيذية كتابا بتوقيع الشيخ صباح الأحمد الصباح بتاريخ ٣٠ من يونيو ١٩٥٥م إلى خبير السجون بالموافقة على اقتراحه بانتداب سجانتين من مصر مع الطلب من مدير المالية أن يتخذ الإجراءات المتبعة في هذا الشأن .

وبتاريخ ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٥م كتب الشيخ صباح الأحمد الصباح نيابة عن اللجنة التنفيذية خطابا للسيد الوكيل الدائم لوزارة الخارجية المصرية يطلب فيه الاتصال بوزارة الحربية المصرية ومصلحة السجون المصرية لانتداب اثنتين من السجانات لإدارة سجن النساء في الكويت . وكتب في ٣ من ديسمبر ١٩٥٥م إلى المشرف العام لبعثات حكومة الكويت بمصر يطلب صرف تذاكر السفر اللازمة لكل من السجانتين مع السماح بصرف تذكرة أخرى كاملة (أو نصفين) زيادة لمن تطلب ذلك لمن تعوله من عائلتها وقيد المبلغ على حساب اللجنة التنفيذية العليا .

حكومة الكويت

مجلس الشورى
تلفون - ٢٧١
التاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٥٥
المرجع : ل ت ع ٣/٤

اللجنة التنفيذية العليا
Government of Kuwait
High Executive Committee

ADVISORY COUNCIL
Phone : 271
Date

السيد الوكيل الدائم لوزارة الخارجية المصرية المحترم

الجمهورية المصرية

تحية واحتراما وبعده

لما كانت حكومة الكويت قد قررت انشاء سجن للنساء ، فقد رأت اللجنة التنفيذية العليا ان ترجو سيادتكم الاتصال بوزارة الحربية ومصلحة السجون المصرية لانتداب اثنتين من السجانات لادارة هذا السجن بالكويت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عن / اللجنة التنفيذية العليا
توقيع الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح .

ر ع/ ون

وقد تطلب هذا الأمر سفر خبير السجون لمدة أسبوع إلى القاهرة لاختيار المرشحتين لهذا العمل ، وتقرر أن يكون مرتب كل منهما ٤٠ جنيها مصريا أي ما يعادل ٥٥٢ روبية مع إجازة لمدة شهر سنويا ، على أن يكون السكن في بناية السجن نفسه .

دار تربية الأحداث :

في ١٩ من يونيو ١٩٥٥م كتب خبير السجون كتابا إلى سعادة رئيس إدارة المحاكم (الشيخ عبدالله الجابر الصباح) يقترح فيه إنشاء مكان يصلح للأحداث المنحرفين جاء فيه :

"أتشرف بأن أعرض على سعادتكم أنه لايوجد في الكويت مكان يصلح لتنفيذ الأحكام الصادرة على الأحداث المنحرفين إلا إذا كان في السجن المركزي الحالي ، ولما كان علاج وإصلاح الأحداث المنحرفين له قواعد ونظم خاصة تختلف عن نظام السجون وبالنسبة لما علمته من صدور أحكام من المحاكم ضد الأحداث فإني أقترح إيجاد دار مؤقتة لتربية الأحداث المحكوم عليهم بتأجير مبنى يعد لذلك بدلا من إيداعهم في السجن أو تركهم أحرارا دون علاج ، فأرجو التكرم برأي سعادتكم في ذلك حتى إذا وافقتم اتخذت الخطوات اللازمة للتنفيذ .

وأرجو التكرم بالإفادة عن سعة المبنى الذي يلزم العمل فيه مؤقتا وعدد الأحداث الذين يشغلونه لحين إنشاء مكان يكفي الحاجة حاليا ومستقبلا"

وقد رد عليه الشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيس إدارة المحاكم ورئيس دائرة المعارف آنذاك بخطاب مؤرخ في ٢٠ من يونيو ١٩٥٥م جاء فيه :

«نحيطكم علما بأننا نرحب بالاقتراح ، ونرى أن يكون المكان الذي ستقومون بتهيئته ملائما لتوجيه الأحداث توجيها صحيحا من الناحية الاجتماعية والتربوية والمهنية ، وستقوم المعارف بعد إعداد المكان المطلوب بالتعاون معكم على تنظيم البرامج الدراسية اللازمة للأحداث ، وبذلك لا تقطع صلتهم بالتعليم ، كما أننا نرى إعداد برنامج مهني يعدهم لتعلم بعض الحرف اليدوية البسيطة ، فتشغل فراغهم وتفيدهم بعد انتهاء الحجز» .

وبتاريخ ٢١ من يونيو ١٩٥٥م كتب خبير السجون إلى اللجنة التنفيذية العليا كتابا يفيد فيه بموافقة رئيس المحاكم وبصفته رئيس دائرة المعارف أيضا على إيجاد مكان ملائم لحجز الأحداث المنحرفين وتوجيههم توجيها صحيحا بالتعاون مع دائرة المعارف ، ويطلب الخبير الموافقة على استئجار مبنى مناسب ومراجعته قبل تأجيره للتأكد من صلاحيته للغرض المخصص له وإدخال التعديلات اللازمة عليه . وذكر أنه بمجرد الانتهاء من إتمام وضع اللائحة التنفيذية الخاصة بإدارة السجون سيقوم بوضع برنامج دار التربية ونظامها .

وفي ٢٦ من يونيو ١٩٥٥م كتب خبير السجون إلى اللجنة التنفيذية العليا بوقوع الاختيار على منزل في حولي يصلح لاستعماله دارا لتربية الأحداث المنحرفين ، ولا يحتاج إلا القليل من

التعديلات وسيكون معدا لاستقبال المحكوم عليهم من الأحداث في أول أكتوبر ١٩٥٥م.

ولما كان يلزم لملاحظة وتدريب ورعاية هؤلاء الأحداث ضباط درجوا على هذا العمل ومارسوه سنوات، فإني أرجو الموافقة على انتداب اثنين من الضباط لهذه المأمورية حتى أقوم باختيارهما قبل تاريخ العمل لإعداد كل ما يلزم لهذه الدار قبل بدء العمل.

المبنى المؤقت للسجن:

تم البحث عن مكان مناسب، وقد استغرق ذلك فترة من الوقت، وكان هناك مفاضلة بين أكثر من مكان، وهو ما عبّرت عنه الرسالتان اللتان أرسلهما خبير السجون إلى اللجنة التنفيذية في ١ من يوليو ١٩٥٥م و١٩ من نوفمبر من العام نفسه. فقد جاء في الرسالة الأولى نصا:

«أتشرف بإفادة سعادتكم أنه رغبة مني في العمل على عدم التوسع في الاتفاق على المنشأتين اللتين رأيتم الموافقة على إنشائهما وتأجير منزل لكل منهما. قد رأيت إعادة النظر في المبنى المملوك للسيد صالح جمال والذي سبق أن اقترحت تخصيصه دارا للأحداث المنحرفين للنظر فيما إذا كان من الممكن الاكتفاء به مؤقتا والجمع بين سجن النساء ودار التربية فيه بدلا من تأجير دارين منفصلين. وقد أعدت معاينته يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٥٥م فوجدت أن به قسما يحتوي على ثماني غرف له باب مستقل على الشارع العمومي وباب على داخل المنزل، وأن به قسما آخر يحتوي على خمس غرف ويمكن وصل القسمين معا وجعلهما قسما واحدا إذا دعت الحاجة إلى ذلك فيما بعد.

وحيث إنه ليس من المنتظر في بدء افتتاح السجن ودار التربية أن يصل عدد الواردين من النساء أو الغلمان إلى الحد الأقصى الذي طلبت دائرة المحاكم إعداد السجن والدار له فقد رأيت تخصيص القسم الأول أي الثماني غرف لسجن النساء مبدئيا، فإن ضاق عن استيعاب من يرد إليه من المحكوم عليهن أمكن ضم القسم ذي الخمس غرف إليه وتخصيص باقي المبنى وبه ١٥ غرفة للأحداث المنحرفين، أما المبنى المتوسط فيخصص نصفه للموظفين الكتابيين والضباط المشرفين، والنصف الآخر يستعمل مطعما للأحداث.

أما إذا اتضح بعد بدء العمل أن عدد المحكوم عليهم من الأحداث أو المسجونات أكثر من أن يضمه القسم المخصص لكل منهما فسنكون عندئذ مضطرين إلى إيجار منزل آخر.

أما في البداية فإن في الجمع بين المنشأتين في هذا المبنى مع استقلال كل منهما في العمل وفي نظام وأسلوب الإدارة توحيدا للإدارة وللحراسة الخارجية ولأعمال الطبخ والغسل والإشراف الإداري والإنارة والمواصلات.. إلخ. هذا بالإضافة إلى توفير إيجار المبنى الثاني وسأقوم بالاتصال بدائرة الأشغال ليقوم المالك بعمل التعديلات التي أراها لازمة في هذا المبنى حاليا أو في المستقبل عندما تتكشف حاجة العمل على طلب تعديلات أخرى».

عقـــــد ايجـــار

بتاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٥٥ قـد تم الاتفاق على ما يأتي بين كل مـــن :

اولا : اللجنـة التنفيذيـة العليـــــا طرف أول .

ثانيا : الســيد راشـد عبد الغفور من الكويت طرف ثاني .

١) قبل الطرف الأول ان يؤجـــر من الطرف الثاني منزله الكائن بجهة السالمية بكامل مساحته وجميع مبانيه بما فيها البستان الداخل ضمن سـور المنزل وذلك فيما عدا الكراج والارض الفضاء الواقعة خلف السور .

٢) اتفق الطرفان على ان يكون ايجار هذا المنزل اعتبارا مـــن ١/ ١/ ١٩٥٦ لمدة سنتين ـ اعتبار قيمة الايجار الشهري (٤٠٠٠) روبيـة اربعة آلاف روبيـة ودفع الايجار لمـــدة ســـنه مقدمـــا .

٣) يجوز للطرف الأول مـد مدة العقد لأى مدة اكثر من مـدة السنتين بشرط اخطار المالك قبل نهايـــة العقد بشـــهرين .

٤) يجوز للطرف الأول ان يقوم بعمل اى اصلاحات أو انشاءات أو مـــا يحتاج اليه الأمـر في المنزل ـ دون دفع زيادة في الايجار ويجـــوز للطرف الثاني عند انتهاء العقد مطالبة الطرف الأول باعادة الحال الـــى ما كان عليه قبل الايجـــار .

٥) يتعهد الطرف الأول بتسليم المنزل في نهاية مدة الايجار دون احـداث خلل بالمباني أو الادوات الصحية واصلاحها اذا لـزم الامـر قبـــل الاخلاء في نهايـــة مـــدة العقـــد .

٦) جميع الامدادات الكهربائيـة وامدادات المياه ومجارى المياه المســـتعمله صالحة للاستعمال واذا لـزم الأمـر وضع اى امدادات جديدة للميـــاه أو الكهرباء تكون على حساب الطرف الاول مع تقديـر قيمتها عنـــد الاخلاء ويتعهد الطرف الاول بدفع القيمـة المقدرة .

٧) يتعهد الطرف الاول بالمحافظة على الاشجار الموجودة ضمن المنزل على ان الطرف الثاني يقبل ازالة ما يرى الطرف الاول ضرورة لازالتـــه .

الطـــرف الأول
توقيع عبد العزيز ابراهيم النصف

الطرف الثانـــي
توقيع راشد عبد الغفور .

أما الرسالة الثانية التي كانت في ١٩ من نوفمبر ١٩٥٥م فقد تضمنت وقوع الاختيار على منزل بجهة السالمية ملك السيد راشد العبدالغفور لاستعماله سجنا للنساء بدلا من المنزل السابق اختياره والمملوك لصالح جمال، لأن الأخير يحتاج إلى إصلاحات تقدر بنحو ٥٠ ألف روبية، فضلا عن أن الإصلاحات يحتاج تنفيذها إلى أربعة أشهر على الأقل، وذلك بحسب تقرير مهندس الأشغال الذي قام بالمعاينة.

وأما دار تربية الأحداث المنحرفين فسيؤجر لها مكان آخر مناسب بعد حصر العدد المنتظر وجوده منهم.

وحيث إن تأثيث السجن يحتاج إلى طرح مناقصة بالأدوات والمعدات والأغذية والملابس والمطبوعات وكذا الحراسة خارج السجن. لذلك أرجو إفادتي بالجهة التي يمكنني الاتصال بها لعمل هذه المناقصات والاتفاق معها على عدد الحراس العسكريين وإعداد وسائل النقل.

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية الثالث والستين بتاريخ ٢٦ من نوفمبر ١٩٥٥م قررت ثلاثة قرارات متصلة بسجن النساء هي:

- انتداب موظفتين من مصر للقيام بأعمال إدارة سجن النساء.
- استئجار منزل في السالمية ملك السيد راشد عبدالغفور لاستعماله لهذا الغرض.
- يعهد بالإشراف التام على هذا السجن إلى الشرطة العامة التي ستكون جهة الاختصاص في كل ما يتعلق به من أعمال إدارية ومالية. وقد تم توقيع إيجار مبنى السيد راشد عبدالغفور بتاريخ ٤ من ديسمبر ١٩٥٥م، وقد وقع العقد عن اللجنة التنفيذية العليا السيد عبداللطيف إبراهيم النصف بمبلغ أربعة آلاف روبية شهريا ودفع الإيجار لمدة سنة مقدما، وقد نص العقد على مجموعة من الشروط الملزمة.

والجدير بالذكر أنه خلال الفترة السابقة التي تمت فيها الإجراءات المختلفة المتعلقة بسجن النساء ودار تربية الأحداث وما يتصل بهما من قرارات واحتياجات، قامت اللجنة التنفيذية العليا بالنظر في لائحة شاملة للسجون في اثني عشر فصلا تتضمن إنشاء السجون واختصاصها، ونظام قبول المسجونين في السجن، والموقوفين والمحبوسين احتياطيا، والمحكوم عليهم، وجزاءات المسجونين، والعناية الصحية بالمسجونين، والواجبات الطبية، والرعاية الاجتماعية ونظام الإفراج عن المسجونين، والمحكوم عليهم بالمؤبد، والإدارة والتنظيم، وهروب المسجونين.

وقد عرضت هذه اللائحة على اللجنة التنفيذية بتاريخ ٣١ من مايو ١٩٥٥م التي رفعتها بدورها إلى صاحب السمو أمير البلاد لإصدار مرسوم بقانون.

ويبدو أن هذه اللائحة هي التي صدر بناء عليها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢م بتنظيم السجون الذي وافق عليه المجلس التأسيسي وصادق عليه سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت آنذاك.

شيخ النفط.. عبدالله الطريقي وعلاقته بالكويت(*)

إعداد :د . راشد مزيد الصانع

السيرة الذاتية:

ولد عبدالله بن حمود الطريقي في سنة ١٣٣٧هـ الموافقة ١٩١٨م في بلدة الزلفي بالمملكة العربية السعودية .

وفي سن السادسة توجه إلى الكويت برفقة والده الذي كان يتردد على الكويت ، إضافة إلى وجود أخويه محمد وناصر هناك ، وما إن وصل عبدالله الطريقي إلى الكويت سنة ١٩٢٤م حتى التحق بالمدرسة الأحمدية ودرس فيها بعض تعليمه الابتدائي ، مماجعله يُحصِّل شيئا من أمور الدين مع القراءة والحساب وعلوما أخرى .

وفي المدرسة الأحمدية تعرف عبدالله الطريقي إلى زملاء جدد أضافهم إلى رصيده من الأصدقاء الذين التقى بهم في بلدة الزلفي .

وقريبا من سنة ١٩٢٩م انتقل عبدالله الطريقي إلى القاهرة حيث التحق بالمدرسة الابتدائية في

(*) يعتمد هذا المقال على ثلاثة مصادر رئيسة هي: كتاب «عبدالله الطريقي: الأعمال الكاملة»، تحرير الدكتور وليد خدوري، بيروت الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م، وكتاب «عبدالله الطريقي: صخور النفط ورمال السياسة، تأليف محمد بن عبدالله السيف، بيروت، ٢٠٠٧م، وكتاب «النفط في الكويت» إعداد عبدالعزيز الخطيب، الكويت ١٩٩٨م، بالإضافة إلى عدد من الوثائق التي يحتفظ بها المركز والتي تنشر لأول مرة.

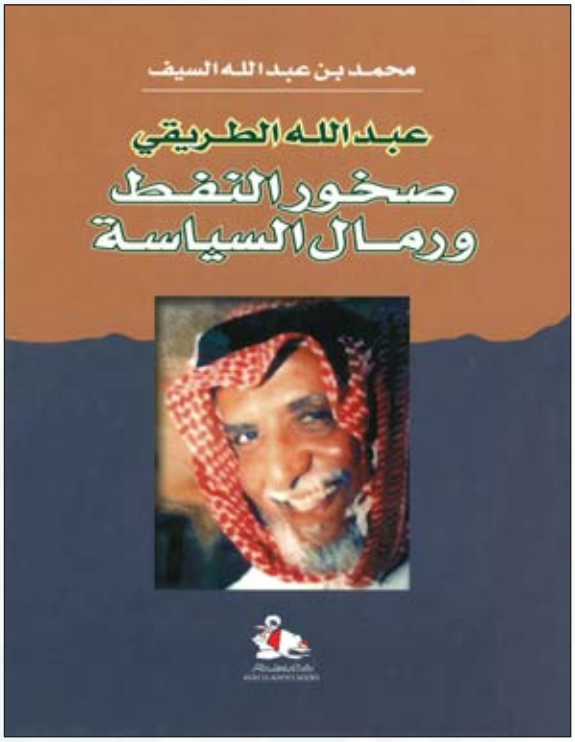

غلاف الكتاب

حلوان ، وكان من أكثر الطلبة نشاطا وذكاء كما يقول الشيخ حمد الجاسر ، ثم أكمل دراسته الثانوية وتخرج في ثانوية حلوان سنة ١٩٣٨م ، والتحق بعد ذلك بجامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليا) وفي سنة ١٩٤٤م تخرج في كلية العلوم وعاد إلى وطنه المملكة العربية السعودية ، وعمل فيها لمدة سنتين .

وفي أواخر سنة ١٩٤٥م سافر في بعثة دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتخصص في دراسة النفط في جامعة تكساس ، وأمضى فيها

١٨ شهرا حصل في نهايتها على شهادة الماجستير وكان موضوعها «جيولوجية المملكة العربية السعودية» أمضى بعدها فترة تدريب في تكساس وكاليفورنيا.

وفي سنة ١٩٤٨م عاد إلى المملكة العربية السعودية فالتحق بوزارة المالية موظفا، ثم ترقى سنة ١٩٥٤م فأصبح مديرا عاما لشؤون الزيت والمعادن، وفي سنة ١٩٥٨م عين عضوا رسميا وممثلا للحكومة السعودية مع حافظ وهبة في مجلس إدارة شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)، ثم أصبح أول وزير للبترول والثروة المعدنية في الحكومة السعودية سنة ١٩٦٠م.

ثم خرج بعد ذلك من الوزارة سنة ١٩٦٢م ليتفرغ للدراسات الاستشارية في مجال النفط والغاز؛ فأسس في بيروت مكتبا لهذا الغرض في يناير عام ١٩٦٣م مشاركة مع الدكتور نيكولاس ساركيس، وفي عام ١٩٧٠م نقل مكتبه إلى القاهرة، وبعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م نقل الطريقي مكتبه إلى الكويت.

ومن عرض الأستاذ محمد بن عبدالله السيف في كتابه (صخور النفط ورمال السياسة) لسيرة الأستاذ عبدالله الطريقي، نتبين أنه كان له دور استشاري مهم في سياسة الكويت النفطية إبان فترة الاستقلال وبدء سيطرة الدولة على مواردها النفطية، ويمكن إيجاز هذا الدور في الأمرين التاليين:

١- زيادة نسبة مشاركة حكومة الكويت في الانتفاع بعائدات البترول.

٢- إدخال شركة الزيت اليابانية في مجال البحث والكشف عن البترول في المنطقة المغمورة للمنطقة المحايدة.

وفيما يتعلق بالأمر الأول اعتمد الطريقي على العلاقة الممتدة بين الحكومة الكويتية وبينه؛ فقد التقى بالشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت في بيروت، وشرح له كيف أن الشركات تعطي نسبا عالية من

بعد استقلال الكويت ١٩٦١م، زارها الملك سعود، ويبدو عبدالله الطريقي واقفا خلف الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت

الأسعار المعلنة لمالكيها، وذلك على حساب حقوق الكويت في مواردها، وهذا يسبب خسائر جسيمة تتكبدها الحكومة الكويتية، ثم دون ذلك في تقرير سلمه للشيخ عبدالله السالم.

وعلى إثر ذلك بدأت الحكومة الكويتية إجراء سلسلة طويلة من المفاوضات بينها وبين شركة البترول، انتهت إلى موافقة الشركة على تعويض الحكومة الكويتية عن نصيبها من تلك المبالغ التي كانت تخصم من الأسعار المعلنة لصالح مالكيها.

وبناء عليه تم عقد اتفاقية جديدة تتعلق بالنفط الخام ومنتجاته بين حكومة الكويت والشركات النفطية العاملة في الكويت (شركة دارسي كويت المحدودة)، وشركة جلف كويت، وقد وقع تلك الاتفاقية عن حكومة الكويت سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح في ١١ من أكتوبر ١٩٥٥م، وقد ضمنت تلك الاتفاقية جملة من الحقوق المالية الكبيرة التي لم تكن تحصل عليها الكويت من قبل[١].

فقد تقرر أن تدفع الشركة ٥ ملايين جنيه إسترليني نظير التوقيع على الاتفاقية الجديدة، وأخذ أرباح من الشركة العاملة (أي شركة زيت الكويت) لا تقل عن ١٨٧,٥٠٠ جنيه إسترليني ضريبة دخل عليها بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على الشركتين المالكتين، وضمان حد أدنى للإنتاج قدره ١٥ مليون طن سنويا مما يضمن دخلا أدنى من الضريبة قدره حوالي ٣٠ مليون جنيه إسترليني، كما تغيرت الإتاوة من ٣ روبيات للطن إلى ٥,١٢٪ من السعر المعلن أي حوالي ٢٠ سنتا للبرميل بدلا من ٨ سنتات للبرميل، وجعلت مدفوعات الضريبة على أساس السعر المعلن بدلا من السعر الحقيقي للبيع. ونظير حساب الضريبة على هذا الأساس أعطيت خصميات إنتاج للشركة قدرها ٥٪ من السعر المعلن و٢٪ رسم بيع يخصم من السعر المعلن أيضا، وحصلت الحكومة على ربح إضافي من عمليات التصفية في الكويت قدره شلنان ونصف شلن عن كل طن.

ويذكر السيد الطريقي أنه في ٢٧ من أكتوبر ١٩٦١م حظي بمقابلة سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح، وكان بصحبته وزير البترول الفنزويلي السيد خوان بيريز ألفونسو، وكانا في الطريق من المملكة العربية السعودية إلى طهران لحضور اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول، وفي تلك المقابلة قال له الشيخ عبدالله السالم إنه لا ينسى النصيحة التي قدمها له فيما يتعلق بالخصميات حينما التقيا بفندق سان جورج في بيروت، وأنه قد ظن أن الأمر لم يكن بهذه الخطورة، وأكد ضرورة تعاون الحكومات وتضامنها حيال الشركات المنتجة للنفط، وأن فكرة منظمة الدول المصدرة للبترول هي فكرة عظيمة.

أما الأمر الثاني فإن الأستاذ عبدالله الطريقي يفخر بأنه قدم النصيحة للحكومة الكويتية، بأن

(١) انظر حول هذه الاتفاقية:
- عبدالعزيز الخطيب: النفط في الكويت، مقتطفات من جريدة الكويت اليوم، إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٨م، ص ٥٤٦ وما بعدها.

تمنح حقوق التنقيب في المنطقة المغمورة من المنطقة المحايدة للشركة اليابانية، يقول الأستاذ عبدالله:

«وكان ذلك عندما تشرفت بمقابلة الأمير الراحل في قصره بشتورة في لبنان في صيف عام ١٩٥٧م وعرضت عليه مشروع الاتفاقية اليابانية، وأخبرته أن من مصلحة الحكومة الكويتية والمملكة العربية السعودية أن يمنحا امتياز المنطقة المغمورة للمنطقة المحايدة لشركة واحدة بدلا من شركتين كما هي الحال في امتياز المنطقة اليابسة، وقد تبع ذلك اقتناع الشيخ عبدالله السالم بهذا الرأي، ودخلت الحكومة الكويتية مع الشركة اليابانية في مفاوضات انتهت بتوقيع اتفاقية فيما بينهما في اليوم الخامس من شهر يوليو لسنة ١٩٥٨م».

وقد أصبح الأستاذ الطريقي ومكتبه الاستشاري في بيروت مرجعا لدولة الكويت فيما يتعلق بالاتفاقات البترولية؛ ففي عام ١٩٦٦م جرت مباحثات بين حكومة الكويت وشركة «بي بي» (كويت) المحدودة وشركة غالف كويت وشركة نفط الكويت المحدودة بشأن تنفيق العوائد على النفط الخام؛ فكتب سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء آنذاك خطابا إلى عبدالله الطريقي يطلب إليه إبداء الرأي في الاتفاق المزمع عقده مع الشركات المذكورة، فكتب إليه الطريقي مذكرة بتاريخ ٨ من أكتوبر ١٩٦٦م مكونة من نحو ١٤ صفحة تضمنت ملاحظات تفصيلية وناقدة لجميع بنود الاتفاق ومقارنات وافية مع الاتفاقات المماثلة المعقودة بين بعض البلدان النفطية والشركات العاملة فيها، وقد أخذت تلك الملاحظات في الاعتبار في الاتفاق النهائي في شأن تنفيق العوائد الذي صُدِّق عليه في السادس عشر من نوفمبر ١٩٦٦م ووقعه وزير المالية والنفط بالوكالة آنذاك سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وصدر بذلك القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٧م بتاريخ ١١ من مايو ١٩٦٧م بتوقيع أمير الكويت آنذاك سمو الشيخ صباح السالم الصباح[١].

ويذكر الأستاذ عبدالله الطريقي أن علاقته بأهل الكويت هي (علاقة أهل) وكان الشيخ الراحل عبدالله السالم يستشيره في بعض الأمور الخاصة بالبترول وإنتاجه وتسويقه، ويرسل له دعوات للحضور إلى الكويت لهذا الغرض. يقول الأستاذ عبدالله الطريقي: (وكنت أعتبر ثقة الشيخ الراحل لي شرفا ومسؤولية كبرى).

ولم يمض الأستاذ عبدالله الطريقي فترة طويلة في مكتبه في القاهرة، فبعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م انتقل إلى الكويت، وافتتح مكتبه الاستشاري في الدور العاشر بمبنى الخطوط الجوية الكويتية، وواصل من هذا المكتب رسالته الاستشارية في مجال النفط وشؤونه، وأصدر مجلة (نفط العرب).

وفي الكويت التأم شمله مع أصدقائه الذين

(١) انظر نص الاتفاق المذكور في المرجع السابق، ص ٦٧٤ وما بعدها.

عبدالله الطريقي
مستشار بترولي

بناية ستاركو
الشقة المفروشة رقم ١٢٠١
تلفون : ٢٩١٦٦٣
ص.ب : ٥٧٩١
برقيا : عبطريقي
بيروت - لبنان

التاريخ : ٨/١٠/١٩٦٦
الرقم : كويت/٨٠١٠

حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح
ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله
الكويت

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (وبعد) ،

أتشرف بأن اعرض لسموكم بانني قد قمت بدراسة المشروع الاخير لاتفاقية تقسيم العوائد (الربح) كما رجعت الى مشروع الاتفاقية المتعلقة بهذا الموضوع والتي كانت قد عرضت على مجلس الامة والى النقاط التي كانت حكومة الكويت الموقرة قد اثيرت الشركة رسميا باصرارها عليها (وذلك بموجب خطاب وزارة المالية والصناعة المؤرخ ١ سبتمبر ١٩٦٥) . وعلى ضوء جميع ذلك فانني اورد لسموكم فيما يلي ملاحظاتي على المشروع الاخير تحدوني الرغبة المخلصة في ان يكون اى اتفاق يتم التوصل اليه بهذا الشأن محققا لكافة الحقوق المشروعة لحكومة دولة الكويت الشقيقة وشعبها الكريم ، مع مراعاة ابقاء دوافع اقتصادية كافية للشركات البترولية للاستمرار في نشاطها المثمر لصالح الطرفين :

المادة ١ :

(١) الفقرة (ب) من هذه المادة مخصصة لتحديد تاريخ بداية الفترات الضريبية التي تخضع لهذه الاتفاقية ولبدأ تطبيق الربح ، وقد ترك موضوع تاريخ بداية التطبيق فيها خاليا على اساس ان هذه الاتفاق النهائي على مشروع الاتفاقية . غير انه لدى دراسة المادة (٤) من المشروع وهي المادة التي تعالج نسبة "المسموحات" من الاسعار المعلنة التي يسمح للشركات باجرائها لاحظنا انه لا توجد

.../...

الصفحة الأولى من رسالة السيد عبدالله الطريقي إلى سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح بخصوص اتفاقية العوائد (٨ من أكتوبر ١٩٦٦م)

عبدالله الطريقي

صفحة ٢

اية اشارة لنسبة المسموحات في عام ١٩٦٤ (وهي ٨١٪ كما كانت في مشروع الاتفاقية الذي عرض على مجلس الامة ، بل ان العادة لا تشير الا للمسموحات في عام ١٩٦٥ ثم في عام ١٩٦٦ والفترة اللاحقة ونحن نخشى ان يكون معنى ذلك انصراف النية الى حرمان الكويت من تطبيق مبدأ تنفيق العوائد عليها بالنسبة لعام ١٩٦٤ اى خسارتها لحوالي (١٠) ملايين جنيه استرليني وهو المبلغ الذي كانت ستجنيه حكومة الكويت نتيجة تطبيق تنفيق العوائد عن عام ١٩٦٤ . هذا المبلغ هو حق مشروع لحكومة الكويت ومن رأينا انه ينبغي عدم التنازل عنه بأي شكل من الاشكال ولأي عذر من الاعذار وقد حصلت على مثل هذا المبلغ كل من ايران والمملكة العربية السعودية وقطر . هذا المبلغ هو اذن حق مقرر لحكومة الكويت وقد احتفظت به الشركة وحسبت عليه الفوائد وليس هنالك اى مبرر لعدم حصول الحكومة عليه الآن . ان الحكومة الكويتية لم ترفض الجزء العالي من هذه الاتفاقية وكانت اعتراضاتها الاساسية تنصب على مسائل اخرى منها مثلا اصرار الشركة بان تحال المنازعات المتعلقة برسوم ضريبة الدخل الكويتية الى التحكيم مع ان هذا المرسوم ينص على ان هذه المنازعات تفصل فيها المحاكم الكويتية، وقد تراجعت الشركة الآن عن موقفها بهذا الصدد . وبذا فان تأخير ابرام الاتفاقية كان نتيجة اصرار الشركة على بعض المواقف الخاطئة فهي المسئولة عن التأخير لا الحكومة ولذا فان حرمان الحكومة الكويتية من المبالغ المترتبة على تطبيق مبدأ التنفيق لعام ١٩٦٤ أمر لا مبرر له وينبغي عدم قبوله . ان رفض شركة ما للمطالب المشروعة للحكومة المضيفة ثم عودتها الى اقرار هذه المطالب في وقت متأخر لا يمكن ان يعني حرمان الحكومة من حقوقها عن الفترات السابقة بل حصولها عليها كاملة غير منقوصة، وهذا ما حصل في تقاسم الارباح على مبيعات الزيت السعودي في صيدا بين المملكة العربية السعودية وارامكو اذ تأخر حل هذا النزاع حوالي ٤ سنوات ولما تم الاتفاق بشأنه حصلت الحكومة العربية السعودية على حقوقها عن كامل الفترة السابقة لتاريخ الاتفاق . وهذا ما حصل ايضا بالنسبة للاتفاق الاخير بين المملكة العربية السعودية وارامكو حول تسعيات الاسعار الممنوحة للمشترين الآخرين من غير مالكي ارامكو اذ حصلت بموجبه الحكومة على (١٧) مليون دولار عن فروقات في الاسعار بدأت المطالبة بها عام ١٩٦٢ .

وعلى ذلك فانه يجب ان ينص صراحة في الاتفاقية على ان يسري مفعولها ابتداء من اول يناير ١٩٦٤ كما كانت تنص على ذلك الحكومة وما عبرت عنه في خطابها للشركة المؤرخ ١ سبتمبر ١٩٦٥ .

٠٠٠/٠٠٠

الصفحة الثانية من رسالة السيد عبدالله الطريقي المتضمنة تعليقه على اتفاقية العوائد النفطية

انتظم معهم في جلسات تناقش أوضاع الوطن العربي، وكان من بينهم الأستاذ جاسم القطامي، والدكتور أحمد الخطيب، والأستاذ عبد اللطيف الحمد، والأستاذ سامي المنيس والأستاذ عبدالله زكريا الأنصاري وغيرهم. وينقل الأستاذ محمد عبدالله السيف في كتابه ما قاله الأستاذ جاسم القطامي عن دور الأستاذ عبدالله الطريقي، وأن أفكاره كانت وراء اتفاقية المشاركة النفطية التي وافق عليها مجلس الأمة حينما عارض اتفاقية المشاركة بنسبة ٢٥٪، واستقر الرأي على رفع النسبة إلى ٦٠٪، لذلك يرى الأستاذ جاسم القطامي أن حركة النهضة والتنمية في الكويت مدينة للطريقي ولأفكاره، حينما عادت الثروة النفطية لأبناء الكويت، ومن ثم تم استخدامها في التنمية.

وينقل الأستاذ محمد بن عبدالله السيف في كتابه رثاء الأستاذ عبدالله الطريقي الذي كتبه عن الشيخ عبدالله السالم في مجلة البترول والغاز العربي في ديسمبر سنة ١٩٦٥م، فيقول: «إن الشيخ عبدالله السالم الصباح «أبو سالم»، كما كان يفضل أن يناديه محبوه وعارفو فضله ترك الدنيا التي كان زاهدا فيها دائما، ويصر على أن تسير حياته مطابقة للحديث الشريف «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا».

فقد كان أبو سالم رجلا عمليا في كل تصرفاته، وكان يحاول الوصول إلى هدفه بأقصر الطرق، وكان يكره المتملقين والمتحذلقين، صريحا يحب أصحاب الصراحة في القول، كان بسيطا في معيشته حتى لتظنه أنه لم يكن يعرف أن في الدنيا إلا ما عرفه هو في حياته البسيطة، مع أنه يستطيع أكثر من أي إنسان في عهده أن ينال ما يشاء من متع الدنيا، لكن (أبو سالم) كان يعرف أن نهاية كل مخلوق هي وضعه في مساحة من الأرض لا تزيد طولها عن ستة أقدام، فسخر من الدنيا وسخر من القصور حتى إن بيته (قصر الشعب) بني في غيابه، لأنه كان يرفض أن يدخل عليه من التحسينات ما يتناسب وغنى الكويت، أو ما يجب أن يتمتع به الأغنياء، ولكن عبدالله السالم البسيط لم يكن بسيطا عندما يكون الأمر متعلقا بأمر من أمور الشعب، فقد فتح خزائن الدولة على مصراعيها ليبني بيوتا لشعبه ومستشفيات لأبناء الكويت، وأبناء البلاد العربية المجاورة، وكان كريما في الإنفاق على شعبه إلى أبعد الحدود».

ويضيف الأستاذ عبدالله الطريقي:

«لم يترك الشيخ عبدالله السالم شعب الكويت بعده دون ضمانات مستقبلية، فقد أصدر النظام الأساسي في الحكم «الدستور»، ووزع الاختصاصات، وأصبح كل إنسان في الكويت يعرف ما له وما عليه، فلما انتقل الرجل العاقل إلى ربه، سارت الأمور في مجراها الطبيعي، وهكذا مات عبدالله السالم الصباح بعد أن أدى واجبه نحو الكويت والعروبة والإسلام».

.. رحم الله عبدالله الطريقي وجزاه خير الجزاء لقاء ما قدم لبلاده وأمته.

وثيقة من فيلكا

زار المركز بتاريخ ١٤ من أبريل ٢٠١٢م المستشار محمد سالم محمد أرحمة وبمعيته السيد يوسف إسماعيل محمد أرحمة، وأهديا المركز صورة من وثيقة تتعلق ببيع عقار في جزيرة فيلكا، وكان استفسارهما عن القيمة التاريخية لهذه الوثيقة وما يتصل بالشخصيات المذكورة فيها، والمركز إذ يشكر للأخوين الكريمين اهتمامهما بهذا الأمر ولجوءهما إلى مركز البحوث والدراسات الكويتية لدراسة تلك الوثيقة فإنه يؤكد أن جمع مثل هذه الوثائق التي تنتشر اليوم بين أيدي الناس ودراستها سيقدم في النهاية صورة للتاريخ الاجتماعي والحضاري لبلدنا الحبيب نحتاج إلى تعرُّفها واستكمالها، ولا يتم ذلك إلا بتجميع أكبر قدر ممكن منها.

والجدير بالذكر أن هناك المئات من الوثائق العدسانية التي وصلت لنا والتي سبق أن كتبنا عن بعضها في «رسالة المركز»، وهي في معظمها تركز على مدينة الكويت والمعاملات بين سكانها. لكن جزيرة فيلكا ووثائق التملك والبيع والشراء فيها لم تجمع على النحو المأمول ولم تدرس بما يكفي.

ومن اللافت للنظر أن هذه الوثيقة تحمل في الجزء الأيمن الأعلى منها عبارة «عدد التسلسل» وتحتها رقم (٥١) مما يدل على أن هناك مجموعة أخرى من الوثائق تسبق هذه الوثيقة وربما تليها يمكن أن يفيدنا جمعها أو أكبر قدر منها في بيان الأحوال الاجتماعية والعمرانية في جزيرة فيلكا، وهذه دعوة نوجهها إلى أبناء الكويت الذين سكنوا تلك الجزيرة، وعاش فوق ثراها آباؤهم وأجدادهم، ويتطلعون إلى إحياء تراث تلك الجزيرة وصورتها القديمة لنقلها إلى الأجيال القادمة.

وفيما يلي نبذة عن الوثيقة المشار إليها أعلاه مع محاولة لفحص عناصرها المختلفة.

نص الوثيقة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أحل البيع وحرم الربا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه النجبا..

أما بعد، قد حضر لدينا الرجل الرشيد عبدالرحمن بن محمد الفارسي، وأقر إقرارا شرعيا بأنه قد باع بالبيع البات النافذ القطعي بما هو ملكه وتحت حوزة تصرفه إلى صدور هذا العقد من ناقل هذه الوثيقة الشرعية الرجل الرشيد إبراهيم بن محمد الفارسي، وذلك المبيع نصيفة بيته الواقع في جزيرة فيلكة محلة الوسط، وذلك من نصف بيته إلى الشرق يكون عرضا ومن الشمال إلى الجنوب طول المحدود من المبيع غربا طريق العام وشمالا بيت مبارك علي إبراهيم خليل وشرقا بيت البايع نصفه الباقي وجنوبا طريق العام. بثمن قدره وعدده ثمانين ربية واصلة بتمامها وإكمالها من يد المشتري إلى يد البايع، فأقر البايع بقبض الثمن

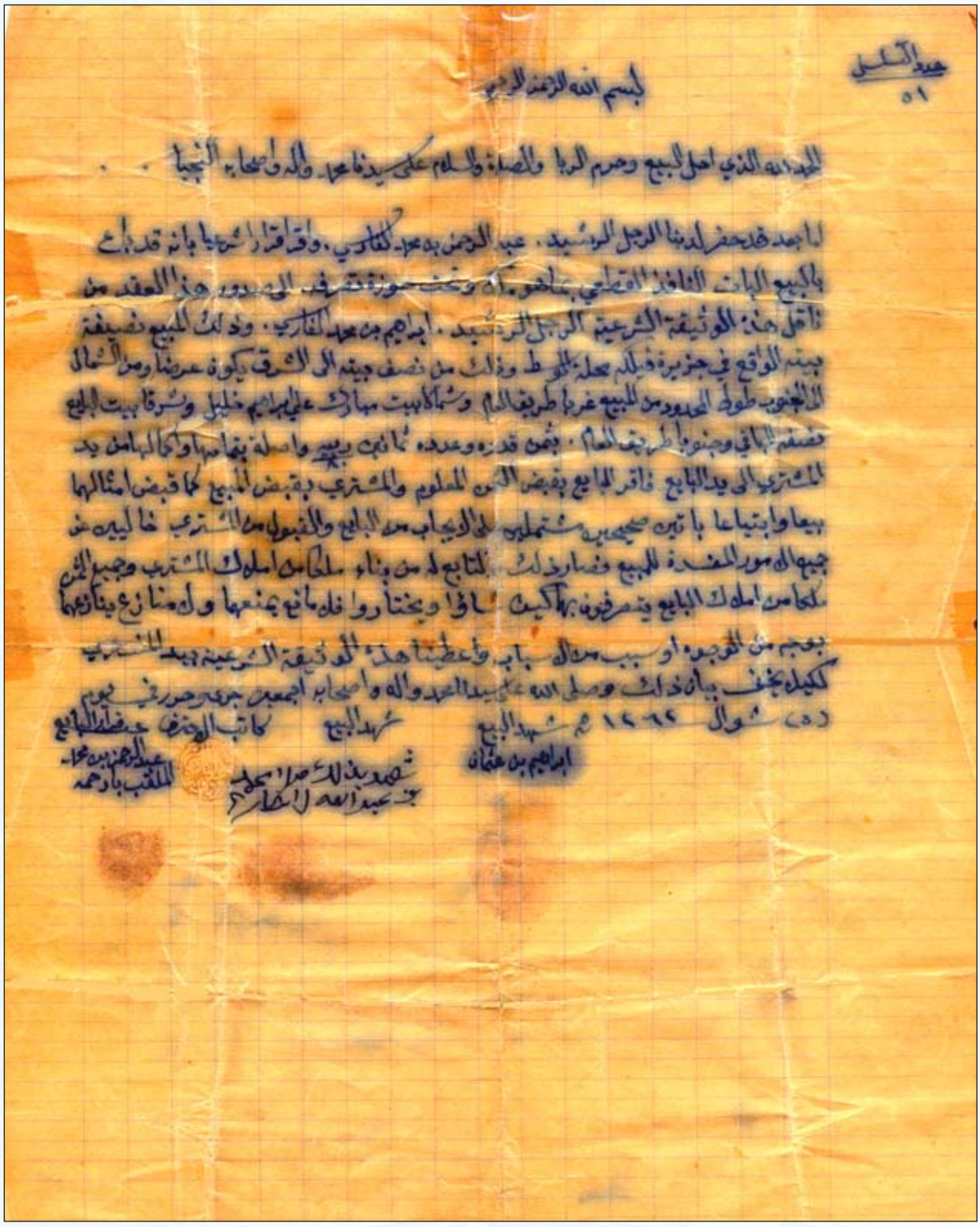

صورة الوثيقة التي زودنا بها المستشار محمد سالم أرحمه
والسيد يوسف اسماعيل محمد أرحمه والأصل محفوظ لديهما

المعلوم والمشتري بقبض المبيع، كما قبض أمثالهما بيعا وابتياعا باتين صحيحين مشتملين على الإيجاب من البايع، والقبول من المشتري، خالين عن جميع الأمور المفسدة للمبيع، فصار ذلك التابع له من بناء ملكا من أملاك المشتري وجميع الثمن ملكا من أملاك البايع يتصرفون بهما كيف شاؤا ويختاروا فلا مانع يمنعهما، ولا منازع ينازعهما بوجه من الوجوه أو سبب من الأسباب، وأعطينا هذه الوثيقة الشرعية بيد المشتري لكي لا يخفى بيان ذلك، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين. جرى وحرر في يوم (٥) شوال ١٣٦١هـ.

شهد البيع	شهد البيع
إبراهيم بن عثمان	شهد بذلك
	ملا محمد بن عبدالله الانصاري
كاتب الأحرف	عن إقرار البائع
ختم ملا معروف	عبدالرحمن بن محمد
عبدالقادر	الملقب بارحمه

تاريخ الوثيقة والموقعون عليها:

إن من يقرأ التاريخ المكتوب في نهاية الوثيقة يظن للوهلة الأولى أنها تعود إلى الخامس من شهر شوال عام ١٢٦١هـ أي (٢٦ سبتمبر ١٨٤٦م)، غير أن التدقيق في الأرقام يلاحظ سنًا صغيرة فوق رقم (٢) في خانة المئات أي أنها تعود إلى عام ١٣٦٢هـ (٥ من أكتوبر ١٩٤٣م)، ويؤكد ذلك لون ونوع الحبر الذي كتبت به الوثيقة من جهة، ومن جهة أخرى أن ختم القاضي الذي كتب الوثيقة يشير إلى ملا معروف بن ملا عبدالقادر السرحان الذي ولد عام ١٩٠٢م وتوفي عام ١٩٦٦م، ووصفه الأستاذ خالد سالم محمد مؤرخ فيلكا بأنه قاضي الجزيرة وإمام وخطيب مسجد شعيب منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، تلقى تعليمه على يد والده الملا عبدالقادر السرحان الذي كان قاضيا للجزيرة أيضا، وقد تولى نظارة أول مدرسة نظامية في الجزيرة عام ١٩٣٧م بالإضافة إلى عمله

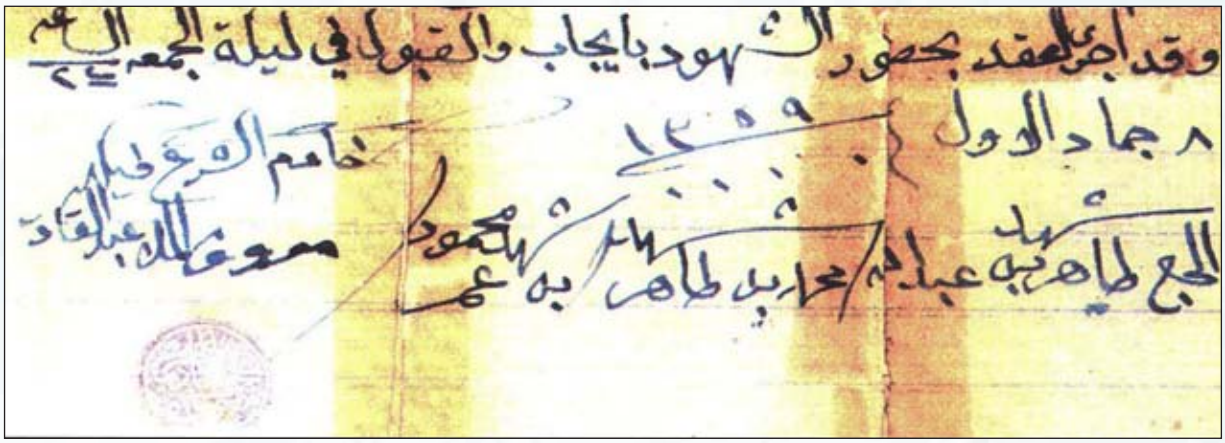

جزء من وثيقة شرعية بخط الملا معروف الملا عبدالقادر

ويبدو فيها ختم ملا معروف عبدالقادر الذي يوافق الختم الموجود على الوثيقة محل البحث . وهي بتاريخ ٨ جماد الأول ١٣٥٩هـ

(المصدر : خالد سالم محمد ، جزيرة فيلكا أشهر الجزر الكويتية ، تاريخها وتراثها ، الكويت ٢٠٠٦م ، ص١٠٨)

في القضاء. وقد أورد الأستاذ خالد سالم جزءاً من وثيقة شرعية بخط الملا معروف عبدالقادر عليها الختم نفسه يعود تاريخها إلى ٨ من جمادى الأولى عام ١٣٥٩هـ (١٤ من يونيو ١٩٤٠م) أي أنها قريبة العهد بالوثيقة التي بين أيدينا[١].

وقد تم التعرف إلى شخصية الشاهدين على الوثيقة، فالأول وهو إبراهيم عثمان (الأنصاري) كان صاحب سفينة تجارية يسافر بها إلى موانئ الخليج العربي والهند، وهو يمت بصلة قرابة إلى الشاهد الثاني، وقد توفي في السبعينيات من القرن الماضي.

أما الشاهد الثاني على البيع وهو ملا محمد بن عبدالله الأنصاري فقد كان من علماء فيلكا الأخيار، نزل فيلكا في الثلاثينيات من القرن الماضي بعد أن هاجر من بلدة الطاهرية على ساحل بر فارس بإيران، وقد كان فيها قاضيا بعد وفاة والده عام ١٣٣٨هـ الذي كان مفتيا للبلدة المذكورة، وقد ترك ملا محمد بن عبدالله بلدة الطاهرية بعد تضييق رضا شاه على أهالي تلك المناطق، فانتقل إلى قطر فالبحرين إلى أن استقر في جزيرة فيلكا، وكان ينوب عن إمام وخطيب مسجد شعيب في الجزيرة الملا معروف عبدالقادر في أثناء غيابه، وله مجلس يستقبل فيه رجال العلم في الجزيرة والوافدين عليها، وله دراية كبيرة بعلم المواريث، وقد توفي عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٢م). وقد أورد الأستاذ خالد سالم محمد في كتابه عن جزيرة فيلكا جزءاً من وثيقة شرعية بخط الملا محمد بن عبدالله يعود تاريخها إلى ٢١ من ذي القعدة عام ١٣٤٦هـ الموافق ١١ من مايو ١٩٢٨م. ويتضح

(١) خالد سالم محمد: جزيرة فيلكا، أشهر الجزر الكويتية، تاريخها وتراثها، الكويت ٢٠٠٦م، ص ١٠٨.

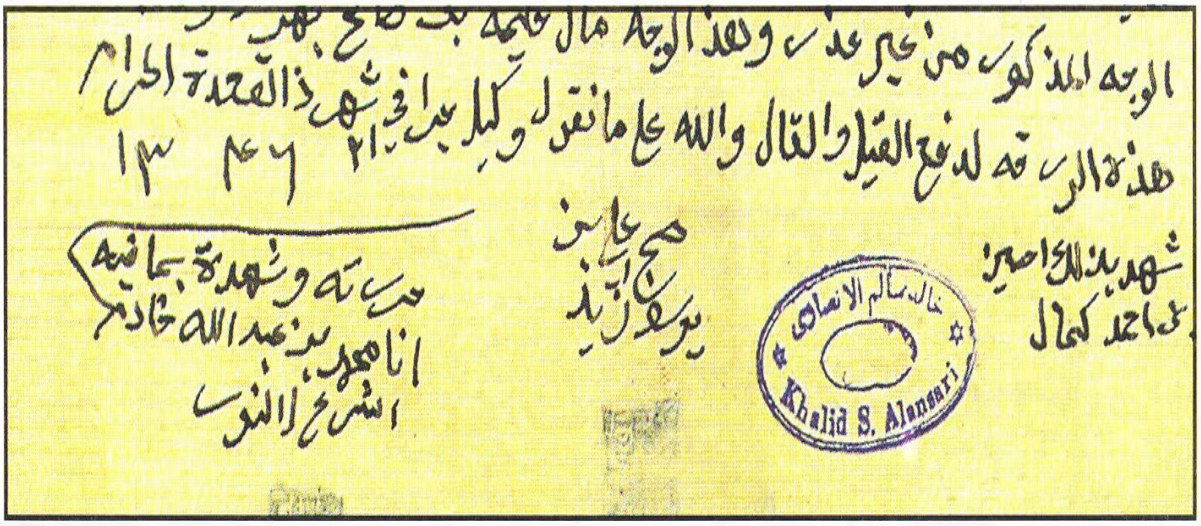

جزء من وثيقة شرعية بخط الملا محمد بن عبدالله

تاريخها ٢١ ذو القعدة ١٣٤٦هـ، ويلاحظ موافقة خط ملا محمد بن عبدالله لما جاء في الوثيقة محل البحث

(المصدر: خالد سالم محمد، جزيرة فيلكا، أشهر الجزر الكويتية، تاريخها وتراثها، الكويت ٢٠٠٦م، ص١٠٤)

منها مطابقة توقيع ملا محمد بن عبدالله بها مع توقيعه في الوثيقة التي بين أيدينا .

وتبقى مسألة محيرّة ، فالموقِّع نيابة عن البائع في أسفل الصفحة اسمه «عبدالرحمن بن محمد الملقب بأرحمه» ، وهو الجد الثاني للأخوين الكريمين اللذين أهديا هذه الوثيقة ، واسم البائع في متن الوثيقة «عبدالرحمن بن محمد الفارسي» ، وهذا قد يوهم أن الإسمين يدلان على شخص واحد ، وهو أمر لا يمكن أن يفوت على القاضي والكاتب الشرعي ملا معروف عبدالقادر ، كما أن لقب «أرحمه» اسم اشتهرت به عائلة عريقة في الجزيرة ، ومازال أبناؤها يتخذونه لقبا لهم .

والحقيقة – فيما يبدو – أن «عبدالرحمن بن محمد الملقب بأرحمه» قد وَقَّع نيابة عن البائع ربما بصفته وكيلا عنه ، ويؤكد ذلك العبارة التي جاءت فوق اسمه وهي «عن قرار البائع» .

وبعد ، فقد أشرنا في بداية هذا المقال إلى أن هذه الوثيقة هي رقم ٥١ بحسب تسلسل التسجيل ، وهذا يعني – كما ذكرنا – أن هناك مجموعة كبيرة من الوثائق المتعلقة بالأملاك الأهلية التي يمكن أن تكشف دراستها وتحليلها صورة العمران القديم وحجمه في جزيرة فيلكا ، وتطور الحراك الاجتماعي بين المناطق المختلفة في الجزيرة ، وتكشف أيضا عن أسماء الأسر التي قطنت هذه المنطقة ، وبخاصة أن سكانها جميعا قد حكمت عليهم الظروف مغادرتها إلى مدينة الكويت وضواحيها وتفرقوا فيها ، وبدأت معالم التاريخ الاجتماعي لتلك الجزيرة التي تميزت بتاريخها القديم ووجود كثير من العلماء وخدمة الشرع الشريف تضيع .

وأخيراً نكرر الشكر للأخوين الكريمين الذين تفضلا بتقديم صورة الوثيقة المذكورة ، ونهيب بالمواطنين من أهالي جزيرة فيلكا الاهتمام بجمع وثائق بيوتهم وأملاكهم القديمة في الجزيرة وتقديم صورة عنها للمركز ليتاح للباحثين دراستها وللاستفادة منها بما يحقق حفظ تراث تلك الجزيرة الجميلة .

جزيرة فيلكا

من مكتبتنا

باللغة العربية

(١) الخدمات الصحية في الساحل المتصالح: يقدم هذا الكتاب رصدا توثيقيا شاملا للخدمات الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ١٩٠٢ إلى ١٩٧٢م ، وهي الفترة التي كان يطلق على هذه المنطقة اسم «الإمارات المتصالحة» .

وقد وضح المؤلف المراحل المختلفة التي مرت بها الخدمات الصحية بدءاً وتطوراً وارتقاءً ، وهي عملية توثيقية ليست سهلة ، فقد اقتضت منه الاطلاع على عشرات الملفات ولقاء الكثير من الأشخاص الذين عاصروا هذا الجهد وعملوا في هذا المجال ، وهو أمر يحتاج إلى جهد وصبر لم يبخل به الباحث في سبيل الوصول إلى الحقائق المأمولة .

ونشيد هنا بتوثيق الباحث لفترة البعثة الطبية الكويتية والمكتب الدائم لدولة الكويت في إمارة دبي ، والدور الذي بذلته الكويت في تقديم الخدمات الصحية لأبناء الإمارات المتصالحة ، إيماناً منها بواجبها العربي نحو إخوة أشقاء تربطنا معهم أواصر متعددة وتاريخ مشترك .[أ .د .عارف الشيخ ، دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٦٣٨ صفحة ، ٢٠١٢م] .

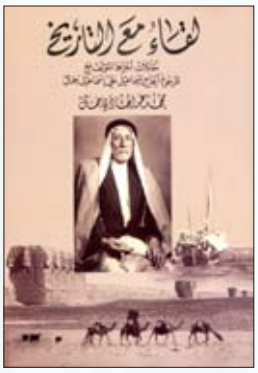

(٢) لقاء مع التاريخ: يضم هذا الكتاب المعلومات التي استقاها المؤلف من مقابلاته العديدة التي أجراها مع جده لأمه المرحوم الحاج إسماعيل جمال ، والتي غطت موضوعات متنوعة ابتداء من شؤون العائلة إلى الحيّ الذي كانوا يسكنون فيه إلى المناطق المحيطة ، وكذلك الكثير من القضايا المتعلقة بالحياة الاجتماعية والتجارية للكويت وما يحيط بها من البلدان . وتكتسب تلك المعلومات أهميتها من كونها تأتي من شخص ذي ثقافة متنوعة وذاكرة قوية لم تخنه طول حياته التي ناهزت مائة عام ، فهو بذلك شاهد على أحداث القرن الماضي وأحواله المختلفة . [محمد عبدالهادي جمال ، الكويت ، ٢٦٧ صفحة ، ٢٠١٢م] .

(٣) حركة الإنسان والأعمال بين دول الخليج والمغرب العربي: يضم هذا الإصدار مجموعة من البحوث التي قدمت إلى المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الرابع الذي عقدته دارة الملك عبدالعزيز في دولة الكويت خلال المدة ٥-٧ من ربيع الأول سنة ١٤٣٠هـ الموافق ٢-٤ مارس ٢٠٠٩م ، ونظمته الدارة بالتعاون مع كل من مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ومركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية بجامعة الكويت . وقد تطرقت البحوث إلى عدد من القضايا والموضوعات التي ترمي إلى توثيق العلاقات بين مجتمعات المنطقة ودعمها ، وتوكيد عمق التواصل والانتماء بين الإنسان العربي في مشرق الأمة العربية ومغربها ، وإبراز الهوية المشتركة للشعوب العربية من أبناء المنطقة ، وأثر النخب العلمية والثقافية في تعزيز حركة الإنسان والأعمال . [مجموعة من الباحثين :دارة الملك عبدالعزيز ، الرياض ، المجلد الأول والثاني ٩٣٤ صفحة ، ٢٠١٢م] .

مكتبة المركز

باللغة الإنجليزية

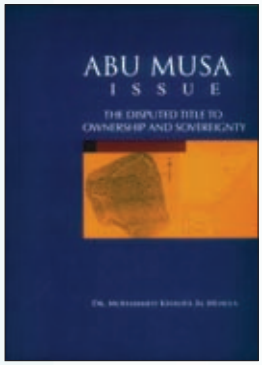

(٤) مسألة أبو موسى: نزاع السيادة والملكية (Abu Musa Issue: The Disputed Title to Ownership and Sovereignty): يركز هذا الكتاب على مسألة جزيرة أبو موسى الإماراتية التي تحتلها إيران في الوقت الحاضر ، مع بعض الإشارات حيثما لزم الأمر للمسائل ذات العلاقة المتصلة باحتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ، وقد اعتمدت الدراسة على الوثائق والمراجع المتوافرة إلى جانب التقصي الميداني المباشر حيثما استلزم الأمر ، ويبدأ الكتاب بالتعريف بالجزيرة وأهميتها ، ثم منشأ النزاع عليها وتطوره ، ومن ثم تحديد حجج وبراهين الطرفين وتقييمها ، وقد تلا ذلك بيان خلاصة الدراسة ونتيجتها ، ثم قدم الباحث المقترحات والتوصيات التي يراها لتسوية النزاع على الجزيرة . وقد طبعت الدراسة باللغتين الإنجليزية والعربية في مجلدين مستقلين . [د . محمد خليفة الملا ، دولة الإمارات العربية ، الشارقة ، ٤٩١ صفحة ، ٢٠٠٧م] .

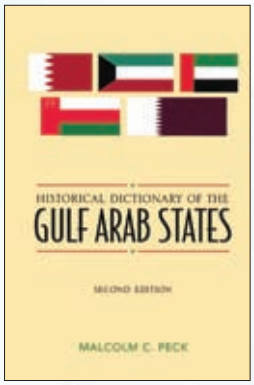

(٥) الدليل التاريخي لدول الخليج العربية (Historical Dictionary of The Gulf Arab States): هذه الطبعة الثانية من الدليل التاريخي لدول الخليج العربية تأتي في وقت تتركز فيه أنظار العالم على الشرق الأوسط ، وبخاصة الدول التي يتناولها هذا الدليل ، وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة التي تمتلك ٢٠٪ من مجموع احتياطي النفط العالمي ، وبالإضافة إلى أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية والبشرية فإنها جديرة بالاهتمام بسبب تاريخها وثقافتها ، فلا توجد منطقة في العالم قدمت موجودات أركيولوجية (علم الآثار) مثيرة وملهمة في العقود القليلة الماضية مثل هذه المنطقة ، وقد أظهرت الأبحاث والكشوفات والحفريات التي أجريت على هذه المنطقة دلائل على وجود ثقافات قديمة مثل ثقافات مصر الفرعونية وبابل القديمة والتي لم تكن معروفة سابقا إلا عن طريق المراجع الموجودة في سجلات الحضارات الأخرى . [مالكولم بيك ، سكاركروبرس ، بلايموث ، المملكة المتحدة ، ٣٩٨ صفحة ، ٢٠٠٨م] .

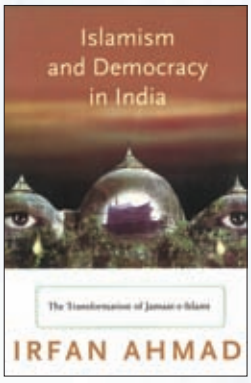

(٦) الأسلمة والديمقراطية في الهند (Islamism and Democracy in India): يستعرض هذا الكتاب أحوال المسلمين في الهند في العقود الثلاثة الأخيرة ، والتحول الأيديولوجي لأحد أهم الحركات الإسلامية ودعمها للديمقراطية العلمانية التعددية ، والكتاب يعد مرجعا مهما للعلماء وصانعي القرار والقراء العاديين ، ويساعد على فهم طبيعة المجتمع الإسلامي في الهند ومساهماته القيمة هناك ، ويقدم لنا إطلالة على نشاطات المسلمين السياسية ، والأبحاث الخاصة بعلم الإنسان الذي يبحث في أصول الجنس البشري ، والديانات بأساليب جديدة ذات رؤى واضحة ، كما يؤكد الكتاب أن الديمقراطية العلمانية سريعة الاستجابة لتقاليد وآمال المواطنين المسلمين ، ويوضح العلاقة بين تحول الديمقراطية إلى قرارات متعنة من قبل الأغلبية الحاكمة وتحول المسلمين إلى التطرف . [عرفان أحمد ، مطبعة جامعة برنستون ، نيوجيرسي ، الولايات المتحدة ، ٣٠٦ صفحات ، ٢٠٠٩م] .

مختارات من المكتبة الكويتية

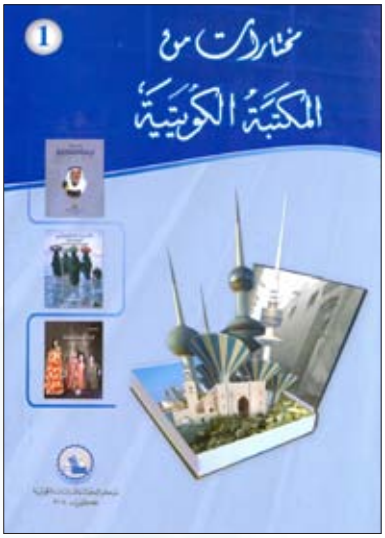

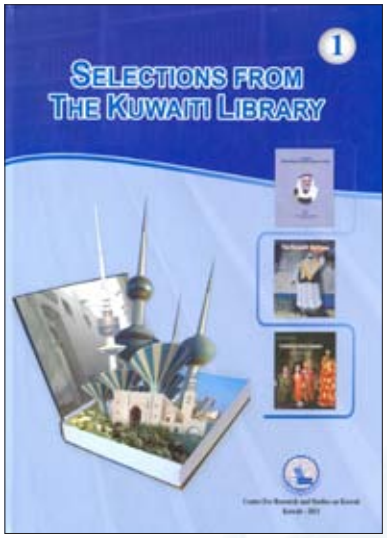

يضم هذا الإصدار الذي صدر باللغتين العربية والإنجليزية مجموعة من الكتب التي نشرها المركز على مدى العقدين الماضيين. وقد تضمنت تلك الكتب مجموعة من البحوث المتعلقة بنشأة الكويت ومراحل نموها وجهود حكامها وأهلها في الحفاظ على حريتها واستقلالها، وتضمنت أيضا مجموعة من الدراسات الخاصة بالجوانب الثقافية والجغرافية والاقتصادية والبيئية عن دولة الكويت تيسر سبل الحصول على معلومات موثوقة ومكتوبة تحت إشراف نخبة من الباحثين المرموقين،ويختلف هذا الإصدار عن غيره من إصدارات المركز في كونه مسجلا على قرص ممغنط (C.D) مواكبة منه لأسلوب النشر الإلكتروني الذي أصبح اليوم أحد الأساليب الأكثر شيوعا بين الباحثين، ورغبة في تيسير نشر الكتب المتعلقة بالكويت خدمة للباحثين في مختلف أنحاء العالم. {نخبة من الباحثين، ٢٤ كتابا، الكويت ٢٠١١م}.